

# مناهج البحث في العقيدة

للكثر

يوسف بن محمد المسجد  
لمتذ مساهد بكلية أصول الدين  
الرياض - السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه  
أجمعين ، وبعد : فإن المسلمين عتوا عناية كبرى بدينهم تفوق كل عناية ، وهذا من تكثر  
الله — تعالى — بحفظ هذا الدين ، كما قال — تعالى — : { إنا نحن نزلنا الذكر وإنه  
لحافظون } ، ولا ريب أن انبراء طائفة من هذه الأمة لحمل لواء الإسلام عقيدة وشريعة :  
بد أن يكون موجودا في كل زمان ؛ لقول النبي — ﷺ — : " لا تزال طائفة من أمتي على  
الحق ظاهرين " .

ومن عناية المسلمين بدينهم : تدبرهم للوحين ، واستخراج ما يستطيع كل واحد  
منهم استخراجه من الفوائد والحكم والأحكام وغير ذلك .

وقد أكثر العلماء من التصنيف في فلك هذين الوحين العظيمين ، وكثرت  
التفريعات التي تضبطها الأصول الجامعة والتي لا تخرج عنها .

ومع هذا الإنتاج الهائل الذي لم تبلغه أمة من الأمم فإنه لا تزال تظهر بين النية  
والأخرى دعاوى مفادها أنه ليس عند أهل الإسلام منهجية صحيحة يسرون على ضوابط

ومن هذا المنطلق عزمنا على الكتابة في هذا الموضوع ؛ وسرت فيه وفق المخصص

التالي :

أولا : التعريف بهذا العلم .

ثانيا : أهمية مناهج البحث على وجه العموم .

ثالثا : أهمية منهج البحث في العقيدة .

رابعا : صلة هذا العلم بعلم العقيدة والملل والنحل والموازنة بين الأديان .

خامسا : أصل هذا العلم ، والأدلة عليه .

سادسا : ضوابط هذا العلم .

سابعا : لمحة عن التدوين في هذا العلم .

ثامنا : مناهج البحث المتبعة في دراسة العقيدة .

أ — المنهج التاريخي الوصفي .

ب — المنهج التحليلي النقدي .

ج — المنهج المقارن .

د — المنهج العلمي التجريبي .

ثامنا : مناهج التلقي .

أ — المنهج النقلي .

ب — المنهج العقلي .

ج — المنهج الكشفي الإلهامي والذوقي .

تاسعا : مناهج الاستدلال .

المبحث الأول : أ — منهج الاستدلال النقلي .

ب — منهج الاستدلال العقلي .

مصادر البحث ومراجعته .

أولا : التعريف بهذا العلم .

التعريف اللغوي والاصطلاحي :

المنهج لغة : مفعل من مادة ( نَج ) ينهج نَجًا ، وهو الطريق المستقيم البين .

قال الجوهري ( ت ٣٩٣ ) : " نَجَّ الطريق : أبانه ، وأوضحه ، ونَجَّه : سلَّكه ،

والمَنَاج : الطريق الواضح "١ .

وقال الفيروز آبادي ( ت ٨١٧ ) : " استنَّج الطريق : صار نَجًا ، وفلان نَجَّ سبيل

فلان ، أي : سلَّك مسلكه "٢ .

أما تعريفه الاصطلاحي : فقد عرف بتعريفات كثيرة منها :

١ — هو الطريق المؤدي إلى التعرف على الحقيقة في العلوم ، بواسطة طائفة من القواعد

العامّة ، والتي تحيّن على سير العقل ، وتحدد عملياته ، حتى يصل إلى نتيجة معلومة "٣ .

٢ — هو القانون أو القاعدة التي تحكم أي محاولة للدراسة العلمية وفي أي مجال "٤ .

٣ — القواعد العلمية التي يسلكها العقل في حركته للبحث عن الحقيقة في أي مجال فمن

مجالات المعرفة "٥ .

وهذه التعريفات واحدة في المعنى وإن اختلف التعبير عنها باللفظ ؛ لأن مدارها على

القواعد التي يسير بها الباحث أو تسير الباحث عند إرادته بحث أي مسألة علمية .

" وكان العلماء المسلمون يعبرون عن المنهج بالأصول والقواعد "٦ .

تعريف علم مناهج البحث في العقيدة :

هو علم يعني بدراسة دلائل المسائل التي تذهب إليها كل فرقة من الفرق من حيث

مصادرها ، وطريقة الاستدلال بها ، وموقفها من مصادر غيرها ، وطريقتها في دراسة

العقيدة .

١ الصحاح ( ٣٤٦/١ ) .

٢ القاموس المصنوع ( ص ٢٦٦ ) .

٣ انظر : العلم والبحث العلمي لحسين رشوان ( ص ١٤٣ ) .

٤ انظر : منهج البحث العلمي عند العرب لجلال موسى ( ص ٢٧١ ) .

٥ انظر : مناهج البحث العلمي د / عبد الرحمن بدوي .

٦ منهج كتابة التاريخ الإسلامي د / محمد بن صامل السلمي ( ص ٨٩ ) .



قال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — : " أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولاً ، أو قولاً وعملاً كمسائل التوحيد والصفات ، والقدر والنبوة والمعاد ، أو دلائل هذه المسائل " <sup>٧</sup> .

هذا هو الذي عنيت به بيحي هذا .

وبالتبع لما يطلق عليه مناهج البحث في العقيدة ودراساتها ، وجدت أن هذا العنوان يطلقه الباحثون على أمور — ولا مشاحة في الاصطلاح — هي :

١ — الدراسات والأبحاث التي تعنى بجمع أقوال طائفة من الطوائف أو فرقة من الفرق أو علم من الأعلام في أبواب الاعتقاد ، أو في باب من أبوابه ، كأن يقال : منهج الإمام محمد بن نصر في مسائل الاعتقاد ، ويعنى به جمع أقواله في أبواب الاعتقاد ، أو يقال : منهج الأشعرية في أبواب الإيمان باليوم الآخر . . . الخ .

٢ — الدراسات التي تعنى بدراسة الدلائل ومصادرها ، وهي التي عنيتها في هذه الدراسة .

٣ — الدراسات التي تعنى بدراسة أوعية المعلومات لطائفة من الطوائف .

ثانيا : أهمية مناهج البحث على وجه العموم

إن لمناهج البحث في العلوم أهمية كبرى ؛ إذ هي الطريق الموصل إلى أي علم ، فالعلوم متعددة في موضوعاتها ، وفي أهدافها وعناصرها ، وفي مصادرها ، وفي مناهج بحثها ، والعلوم لا تعرف بموضوعاتها ؛ لأن الموضوعات تساعد على البحث في هذا العلم أو ذاك ، ومثلها الأهداف ، وإنما الذي يعين على ذلك هو المنهج الصحيح للبحث ، فيقدر ما يكون منهج البحث قويا قويمًا قائمًا على أساس منهج سليم ، ومناسب للموضوع الذي يبحث فيه ، بقدر ما تكون النتائج المتوصل إليها معتبرة من الناحية العلمية <sup>٨</sup> .

<sup>٧</sup> درء التعارض ( ٢٧/١ — ٢٨ ) .

<sup>٨</sup> انظر : نظرة عامة في بعض مناهج البحث الإسلامية د / طه العلواني بحث منشور في مجلة أضواء الشريعة عدد ( ٨ ) جمادى الآخرة عام ١٣٩٧ ( ص ٤٠٠ ) .

فللمنهج أثره ودوره الكبير في أصالة الفكر وسلامة الأفكار والمعلومات والنظريات والمفاهيم المستتجة ، فما لم يكن منهج البحث والتفكير سليما أو موافقا لاتباعه ، فإن النتائج لن تكون صحيحة ومنسجمة .

والباحث بدون منهج يقع في مناهات الفوضى ، والاضطراب ، والتناقض ، وارتباك الآراء والنتائج ، ويظل البحث مشوشا ، وعقيما ، وتكون حصيلة الاستنتاجية متناقضة ، بلا وحدة في الاتجاه والنتيجة ، فيحسر بذلك كثيرا من النتائج التي كان بإمكان البحث أن يعطيها لو أنما سار على أصول وأسس منهجية بحثية سليمة ، واضحة الأهداف والعالم ، سليمة الرؤى <sup>٩</sup> .

ولذا أيضا كان من الضروري أن يجدد لكل موضوع من موضوعات العلم والمعرفة البشرية منهجه المناسب له ، وطريقته الخاصة به ، فيكون للعلوم الطبيعية منهج معين ، وللتاريخ منهج معين ولكل من الفقه والعقائد والرياضيات والفلسفة .. الخ منهجه الخاص به ، ضمن إطار منطق علمي موحد .

وذلك أن المنهج يحفظ للعلم نظامه واتساقه <sup>١٠</sup> ، فتقدم العلم وتأخره مرتبطان بمسألة المنهج ، يدور معها وجودا وعدما <sup>١١</sup> .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإنه — أيضا — من الخطورة بمكان : اتخاذ مناهج غير صحيحة ، فاتخاذ هذه المناهج كغياب المنهج الصحيح ، بل هو أشد خطرا ، فإنه إذا اتخذت أمة من الأمم منهجا ، واعتقدته صحيحا ، والتزمت به ، وكان هذا المنهج مضللا ولا يوصل إلى الحقيقة المنشودة والعلم المطلوب ، فإن هذه الأمة تكون قد أوقعت نفسها في مناهات وأوهام كبيرة تنحرف بها عن المسار المنشود والغاية المطلوبة ، وحينئذ تكون الأمة التي لم تتخذ منهجا أفضل منها ؛ لكون هذه الأمة التي لم تنترم هذا منهجا من

<sup>٩</sup> انظر : المصدر السابق ، مناهج البحث في العقيدة الإسلامية د / عبد الرحمن الزيندي ( ص ١٨ ) .

<sup>١٠</sup> انظر : منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد لعثمان علي حسن ( ٢١/١ ) .

<sup>١١</sup> انظر : منهج البحث عند العرب د / جلال موسى ( ص ٢٧١ ) ، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ( ٢١/١ ) .



المنهج قد جعلت حضارتها قائمة على أمشاج من المناهج التي لا يعدم أن يكون شيء منها صحيحاً<sup>١٢</sup>.

وإنه كلما قويت مناهج أمة من الأمم وصحت في علمها من العلوم زاد حذقها في ذلك العلم ، والعكس بالعكس ، فهاهي الدول الغربية بل لما قوت مناهجها في العلوم الدنيوية تقدمت على أكثر الأمم فيها ، وهاهي الأمة الإسلامية لما اهتمت بأمر دينها ، فاقت غيرها من الأمم في هذا المجال ، بل لا مقارنة في ذلك .

بل إنه حتى العلوم الدنيوية ما أفادت أوروبا حضارتها المعاصرة إلا بسبب اختلاطهم بالمسلمين ، وإن المنهج الاستقرائي التجريبي<sup>١٣</sup> التي تفخر به أوروبا اليوم ، وترغم أنه من وضع "فرنسيس بيكون"<sup>١٤</sup> "ليس إلا وليد الحضارة الإسلامية .

ثالثاً : أهمية منهج البحث في العقيدة

تبين مما سبق أهمية منهج البحث في العلوم على وجه العموم ، وأما أهميته في علم العقيدة على وجه الخصوص ، فإنه ينبغي أن يعلم أن مسألة اختيار المنهج ، وطريقة الفهم والتفسير العقائدي، ليست قضية ذاتية ترتبط بالميل الشخصية، أو بالتصورات والأهواء الذاتية، بل إن المنهج العقائدي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأصول الشرعية، وبمفاهيم العقل الإيمانية التي تدور حول مركز الانطلاق، وقاعدة الفهم والتفكير (عقيدة التوحيد)، كما يرتبط بموضوع البحث وطبيعته.

<sup>١٢</sup> انظر : الإسلام والعلم التجريبي د / فاروق الدسوقي (ص ٢٤ - ٢٥) .

<sup>١٣</sup> المنهج الاستقرائي التجريبي منهج فلسفي يرى أن المعرفة الإنسانية كلها تستند إلى التجربة دون النظر إلى فطرية البشري .

انظر : معجم المصطلحات الفلسفية تأليف عبده الحلو (ص ٥٣) [المركز التربوي للبحوث بيروت ١٩٩٤] .

<sup>١٤</sup> فيلسوف إنجليزي ، ولد سنة ١٥٦١ بالتاريخ النصراني ، وتعلم في كمبرج ، ودرس المحاماة ، وعمل في الحياة السياسية ، يزعم الغربيون أنه واضع أسس المدرسة التجريبية ، له مؤلفات منها : محاولات في الأخلاق والسياسة ، وبحث في قبة وتطور العلوم ، توفي سنة ١٦٢٦ بالتاريخ النصراني .

انظر : موسوعة أعلام الفلسفة العرب والأجانب ، تأليف : روني إيلي ألفا ( ٣٠٥/١ - ٣٠٨ ) .

والباحث في علم العقائد والديانات والملل والنحل والمذاهب يجد نفسه أمام زخم كثير من الآراء المتناقضة ، التي سببها التشكك عن الطريق السوي والمنهج المستقيم ، وهذا مصداق قول الله - تعالى - : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ وقوله - تعالى - : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِآلِهِمْ فَتَيَّمُوا فِي أَمْرِ رَبِّهِمْ ﴾ .

ولما كان الأمر كذلك ، فإنه لا يعمل بالباحث الطالب للحق أن يبحث عن المسائل : ثم يحكم على أصحابها ، دون أن يبحث في الدلائل التي تحت عنينا تلك المسائل : إذ لا يمكن معالجة الأخطاء في المسائل دون النظر في الأصول التي بنيت عليها ، فالبحث فيها يبقى عقيماً لعدم الجدوى .

أما إذا نظر إلى أصل كل فرقة ، فإنه يمكن علاج الأخطاء في تلك المسائل ، إذ إنه من الممكن أن يكون الخطأ في مسألة من المسائل ناتجاً عن قصور في معرفة الاستدلال بالدليل الخاص بها .

فعلى سبيل المثال ، هناك بعض الفرق الإسلامية تنكر بعض الأسماء أو بعض الصفات : بحجة أنها لم ثبت إلا بخير الآحاد ، وخير الآحاد ليس حجة عندهم في أبواب الاعتقاد ، فالبحث مع هذه الطوائف في إثبات هذه الصفات أو إثبات هذه الأسماء لا يؤدي ثماره دون البحث معهم في مسألة حجية خير الآحاد في الاعتقاد ؛ لأنه قد يؤتى بالدلائل الدالة على أن هذه الصفة أو ذلك الاسم ثابت بخير متواتر ، فيسلم الخصم بذلك . لكن الإشكالية لا تزال باقية ؛ لبقائها في ما يماثلها من الأسماء والصفات .

ومنهج البحث الصحيح في علم العقيدة يمكن إزالة الفوارق والعقبات أمام توحيد صفوف المسلمين ، " فإن الأساس الذي يرجع إليه اختلاف الطوائف المنتسبة إلى الإسلام في العقيدة هو اختلاف المناهج "<sup>١٥</sup> فهو الطريق إلى وحدة الأمة وتوحيد كلمتها ، دون

<sup>١٥</sup> مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر د / عبد الرحمن الزيندي (ص ٢٢) .

التنازل عن شيء من الثوابت والمسلمات في المعتقد ، وهذا كما قال — تعالى — : ﴿ قُلْ يَتَذَكَّرُ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ . كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْهُمْ فَقُولُوا آشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿١٠٦﴾ فَإِنْ مِنَ الطَّوَائِفِ مِنْ اخْتَرَفْنَا يَسِر ، وبعضها يكاد يكون مخرجا من الأمة .

فعلى سبيل المثال : الموقف من سنة النبي — ﷺ — الناس من أهل البدع متفاوتون في قبولها ، فمنهم من لا يقبلها ألبتة ، ومنهم من يقبل متواترها دون آحادها ، ومنهم من يقبلها ما لم تعارض مع ما يزعمونه قاطعا عقليا .

هذه المواقف من السنة لها آثارها السلبية على هذه الطوائف في معتقداها ، فما لم يعلم المجادل والداعية إلى الله — تعالى — هذه المواقف ، وأسبابها ، فإنه لن يتمكن من علاج هذه المشكلة وتصحيح ذلك المعتقد .

وأیضا ، فإنه يبنى عليه كيفية التعامل مع هذه الطوائف ؛ لأنه طريق موصل إلى الفرق بينها .

وبه يكون تصحيح الفكر والمعتقد ، فهو الطريق إلى إغناء الفكر العقائدي وإنضاجه بعودته إلى المصادر الصحيحة : الكتاب والسنة ، وبتكره كل ما يخالفهما .

وبمنهج البحث العلمي في العقيدة يستطيع الباحث المسلم إزالة كثير من الإشكالات التي تواجهه اليوم ، فإن كثيرا من العلوم والنظريات " التي أطلق عليها اسم العلم ، قد بحثت وفق مناهج بحث خاصة وصفت بالمنهجية أو الموضوعية والعلمية ، واكتسبت ثقة جميع الباحثين في هذه المجالات ، بل حازت إيمانهم ، والنتائج التي توصل إليها ، هي نتائج تصطبغ — في أحيان كثيرة — بعقيدة المسلم ، ولا تسجح إلا نادرا مع فكرة المسلم الكلية عن الكون والإنسان والحياة ، والاعتراض على ذلك يكاد يكون اعتراضا على قضايا علمية مسلمة ؛ لأنها بحثت وفق منهج بحث علمي ، ومنهج البحث

نفسه وراءه فلسفة قوم آخرين لا يستطيع العمل على تلمس منهج للبحث في هذه العلم الوقوع فيما يقع فيه غيره من أخطاء ، ويسلم المسلم ونظرته إلى الكون والإنسان والحياة " ومن الخطأ الكبير اعتقاد أنه لا علاقة منطقها ومنهج تفكيرها ، إذ إن تاريخ العقيدة<sup>١٧</sup> ، والفرد جزء المجتمع وهو يك ويتوارثها الناس جيلا بعد جيل ، ما لم تأت العقائد الفاسدة ، فيمحيى ذلك ، يتغير إلا دراسة العقيدة .

فلاعتقاد في الرب ، والنظرة للإنسان حضارة إلى حضارة ومن مجتمع إلى مجتمع آخر المنهج ، فعلى سبيل المثال كان الناس في الجا ويشاءون منه تارة ، وماكان كثير منه يسا وأبطل هذه العادة ، لم يعد لهذا الطير أي أثر في وانظر إلى حال الأمم قبل دخول الإسلام سطحية إلى أبعد الحدود ، فلما دخل الإسلام تغيرت عقائد الناس ، بل تغيرت كثير من أمورهم فهذا مما يدل على أن الاعتقادات مبناها فتبين بهذا أهمية مناهج البحث في العقيدة

<sup>١٦</sup> نظرة عامة في بعض مناهج البحث الإسلامية د / طه جابر العدد ٨ عام ١٣٩٨ ( ص ٤٠١ ) .

<sup>١٧</sup> انظر : الإسلام والعلم التحريبي ( ص ١٨ ) .

<sup>١٨</sup> انظر : معالم السنن للخطابي ( ٣٨٧/٥ ) ، النهاية في غريب ( ٢٢٣/١٠ ) .



رابعاً : علاقة هذا العلم بعلم العقيدة والملل والنحل والموازنة بين الأديان

إن لعلم مناهج البحث في العقيدة ارتباطاً وثيقاً بالعلوم المتعلقة بالاعتقاد ، ومن هذه العلوم :

١ — علم العقيدة والتوحيد .

إن علم مناهج البحث في العقيدة ، يعتبر بالنسبة لمسائل علم العقيدة والتوحيد ، كعلم أصول الفقه بالنسبة لمسائل الفقه ، وإن كان ثمة فارق بينهما ؛ إلا أن المراد الإيضاح .

فعلم مناهج البحث يوضح الدلائل التي بنيت عليها تلك المسائل ، ومعلوم أن مسائل الاعتقاد يعتد أصحابها أنها مسائل قطعية ، وهذا العلم يبين أصل هذه المسائل ، هل أصلها — فعلاً — قطعي : كتاب الله وسنة رسوله — ﷺ — أم أن أصلها ظني ، مبني على الهوى والظن .

وحينما يذكر هنا القطعي والظني ، فإنه لا يراد به ما يريده المتكلمون من جعل أخبار الآحاد من الأمور الظنية التي ليست معتبرة في العقيدة ، بل يراد به هنا الظن المذموم اتباعه ، المذكور في قوله — تعالى — : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى ﴾ .

٢ — علم الملل والنحل .

فعلم الملل والنحل يذكر فيه مقالات الناس في الاعتقادات سواء منها ما يتعلق بالمسائل أو أصول تلك المسائل ودلائلها .

وأما علم مناهج البحث ، فهو أخص من هذا ، فهو يعني ببيان أصول المقالات ، يعني دلائلها ، دون الدخول في التفاصيل الجزئية المتعلقة بالمقالات نفسها .

وهذان العلمان مرتبطان ، فلكي تعرف أصول المقالات والفرق ، لا بد من معرفة صحتها بما قبلها من الملل والنحل ، فإن كثيراً من المناهج والقواعد الموجودة لدى كثير من الفرق مستمدة من أصول مثل ونحل سابقة ، فإذا استطاع الباحث أن يعرف أصول الملل والنحل والديانات السابقة ، سهل عليه معرفة الحق من الباطل ، وربطها مع المناهج

الأخرى التي قامت عليها أصول البدع عند كثير من فرق المسلمين كما فعل غير واحد من أهل العلم ، كالإمام أحمد حين بين أن أصول جهم التي اعتمد عليها إنما استقأها من مذهب السنية<sup>١١</sup> ، والشيرستاني حين يتكلم عن بعض الطوائف<sup>١٢</sup> ، وشيخ الإسلام ابن تيمية حينما رد أصول كثير من أهل التعطيل إلى الصابئة الدهرية والبيهود<sup>١٣</sup> ، وحين بين أن كثيراً من المعطلة اعتمدوا تفسيراً وضعه لهم بشر المريسي<sup>١٤</sup> ، ولما ذكر قول المتصوفة في المكاشفات بين أن أصل كلامهم " من مادة المتفلسفة والقرامطة الباطنية ، الذين يجعلون النبوة فيضاً يفيض من العقل على نفس النبي " <sup>١٥</sup> والمقبلي حين بين أن جهالات الحلولية متقدمة في الفلاسفة والمنجمة والسحرة والباطنية<sup>١٦</sup> .

كـ<sup>١</sup> أن في معرفة مناهج البحث معرفة للتداخل الذي وقع بين الفرق<sup>٢</sup> ، وعليه يسئل جمع الأصول ، ثم الرد عليها برد عام ، لأنه ينتظمها أمر واحد .

٣ — علم الموازنة بين الأديان ، المعروف بعلم مقارنة الأديان .

فعلم الموازنة بين الأديان يعني بدراسة الفوارق بين دينين من حيث أصولها ، ومنهجها ، وما يتميز به كل دين على الآخر .

وهذا العلم — علم مناهج البحث في العقيدة — يبحث في الأصول التي استقى منها أهل كل دين دينهم وأقوالهم ، هل الأصل : الوحي ، أو غيره ؟ هل هذا الوحي محرف ، أو أنه محفوظ من التحريف ؟ ... الخ .

<sup>١١</sup> انظر : الرد على الجهمية والزنادقة ( ص ١٠١ — ١٠٤ ) .

<sup>١٢</sup> انظر : الملل والنحل ( ١١٢/١ ) و ( ١٤٦/١ — ١٤٧ ) .

<sup>١٣</sup> انظر : الفتوى المحمدية الكبرى ( ص ٤٦ — ٤٩ ) ، مجموع الفتاوى ( ٢١٩/٤ — ٢٢٠ ) و ( ٢٢/٥ ) و ( ١٤٦/٨ ) .

<sup>١٤</sup> انظر : درء التعارض ( ٢٣٧/٥ ) ، الفتوى الحموية الكبرى ( ص ٥٢ — ٥٣ ) .

<sup>١٥</sup> درء التعارض ( ٣٥٣/٥ ) .

<sup>١٦</sup> انظر : انعم الشامي في إثبات الحق على الآباء والمشايع ( ص ٢١٣ ) .

<sup>١٧</sup> يوجد رسالة علمية مسجلة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بعنوان " التداخل بين الفرق " للباحث يوسف الغنيس .



ففيذا العلم ، أعني علم المناهج أصل لمعرفة الفوارق بين الأديان ، فلا غنى للباحث في علم مقارنة الأديان عن النظر في هذا العلم ؛ ولهذا كان من المناهج المتبعة في علم مناهج البحث : منهج البحث المقارن ، كما سيأتي بيانه — إن شاء الله تعالى — .

خامسا : أصل هذا العلم ، والأدلة عليه .

هذا العلم وإن كان غير موجود بهذا الاسم — كغيره من كثير من العلوم — إلا أنه موجود ومعروف ، ولا يمكن الانفكاك عنه ؛ لأنه لا يمكن لأحد أن يتبع الرسل — عليهم السلام — ويعادي أعداء الله إلا بالبحث في الأصول التي تكون سببا لاتباع من يدعي الرسالة ، وهو معرفة مصدر رسالته ، وبعد اتباعها لا بد أن يعادي أعداء هذه الرسالة ، وهذا لا يمكن إلا بمعرفة موقفهم منها .

ففيذا العلم أصل من الأصول الكبار المهمة .

وهذا العلم كان موجودا حتى قبل الإسلام ، فعن أنس بن مالك — رضي الله تعالى عنه — قال : " نحن أن نسال رسول الله — ﷺ — عن شيء ، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع ، فجاء رجل من أهل البادية ، فقال : يا محمد ! أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك ، قال : صدق ، قال : فمن خلق السماء ؟ قال : الله ، قال : فمن خلق الأرض ؟ قال : الله ، قال : فمن نصب هذه الجبال وجعل فيها ما جعل ؟ قال : الله ، قال : فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال الله أرسلك ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا ، قال : صدق ، قال : فبالذي أرسلك الله بعثك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا ، قال : صدق ، قال : فبالذي أرسلك الله بعثك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا ، قال : صدق ، قال : فبالذي أرسلك الله بعثك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا ، قال : صدق ، قال : ثم ولي ، قال : والذي بعثك بالحق لا أريد عليين ولا أنقص منين ، فقال النبي — ﷺ — لمن صدق ليدخل الجنة " .<sup>٢٦</sup>

وفي لفظ آخر عن أنس — رضي الله تعالى عنه — قال : " بينما نحن جلوس مع النبي — ﷺ — في المسجد ، دخل رجل على جمل فأناخه في المسجد ، ثم عقله ، ثم

<sup>٢٦</sup> أخرجه مسلم في صحيحه ( ٤١ / ١ ) رقم ( ١٢ ) .

قال : لهم أيكم حمد ؟ والنبي — ﷺ — متكئ بين ظهريهما ، فقلنا : هذا الرجل الأبيض المتكئ ، فقال له الرجل : ابن عبد المطلب ، فقال له النبي — ﷺ — : قد أجبتك فقال الرجل للنبي — ﷺ — : إني سألتك فمشدد عليك في المسألة ، فلا تجحد علي في نفسك ، فقال : سل عما بدا لك ، فقال : أسألك بربك ورب من قبلك ﷻ الله أرسلك إلى الناس كلهم ؟ فقال : اللهم نعم ، قال : أنشدك بالله ﷻ الله أمرك أن تصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة ؟ قال : اللهم نعم ، قال : أنشدك بالله ﷻ الله أمرك أن تصوم هذا الشهر من السنة ؟ قال : اللهم نعم ، قال : أنشدك بالله ﷻ الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا ؟ فقال النبي — ﷺ — : اللهم نعم ، فقال الرجل : آمنت بما جئت به ، وأنا رسول من ورثي من قومي ، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر <sup>٢٧</sup> .

فضمام هنا سأل عن مصدر النبي ﷺ فيما يأمر به وينهى عنه .

وفي خبر أول ما بدى به النبي ﷺ من الوحي ، قالت عائشة أم المؤمنين — رضي الله تعالى عنها — : " فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة — وكان امرأ تنصر في الجاهلية ، وكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب ، وكان شيخا كبيرا قد عمي — فقالت له خديجة : يا بن عم اسمع من بن أخيك ، فقال له ورقة : يا بن أخي ماذا ترى ؟ فأخبره رسول الله — ﷺ — خير ما رأى ، فقال له ورقة : هذا الناموس الذي نزل الله على موسى ، يا ليتني فيها جذع ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك ، فقال رسول الله ﷺ : أو يخرجني هم ؟ قال : نعم ، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي ، وإن يدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزرا ، ثم لم ينشأ ورقة أن توفي وفتر الوحي <sup>٢٨</sup> .

الأدلة على أهمية هذا العلم في الإسلام :

أما الأدلة على أهمية هذا العلم في الإسلام ، فهي كثيرة جدا ، وهذه بعض الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال السلف :

<sup>٢٧</sup> أخرجه البخاري في صحيحه ( ٣٥/١ ) رقم ( ٦٣ ) .

<sup>٢٨</sup> أخرجه البخاري في صحيحه ( ٤/١ ) رقم ( ٣ ) .

أولا : الأدلة من كتاب الله — تعالى — ، وهي قسمان :

أدلة فيها المطالبة ببيان المصدر المستند إليه .

وأدلة فيها بيان موقفهم من الوحي ، وهو الأدلة الصحيحة .

أولا : الأدلة التي فيها المطالبة ببيان المصدر المستند إليه :

فقد جاء في كتاب الله — تعالى — أدلة كثيرة فيها المطالبة ببيان المصدر المستند إليه ، ومن هذه الأدلة ما يأتي :

— قوله — تعالى — : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا

تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ .

قال أبو جعفر ابن جرير — رحمه الله تعالى — : " والبرهان هو البيان والحجة والبينة <sup>٢٩</sup> .

— قوله — تعالى — : ﴿ أَمْ أَنْزَلْنَاهُ عَلَىٰ نَسْوَةٍ أَوْ مِنْ فَتْرَةٍ أَوْ هُوَ مِنْ دُونِ إِلَهِمْ قُلْ أَنْزَلْنَاهُ فِي هَذِهِ السُّورَةِ الْكَاتِبَةِ

يُشْرِكُونَ ﴾ .

— قوله — تعالى — : ﴿ أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ فَاتُوا بِكِتَابِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ .

صَادِقِينَ ﴾ .

ففي هذه الأدلة مطالبة بالدليل الذي استندوا إليه في دعواهم قوههم الذي قالوه ، وإفكهم الذي اتفقوه .

— قوله — تعالى — : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا

خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَتَشْفَعُونَ بِكُتُبٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَرَةٍ

مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ .

قال ابن كثير — رحمه الله تعالى — : " إن الملك والتصرف كله إلا لله — عز

وجل — فكيف تعبدون معه غيره ، وتشركون به ؟ من أرشدكم إلى هذا ؟ من دعاكم

إليه ؟ أهو أمركم به ؟ أم هو شيء اقترحتموه من عند أنفسكم ؟ ولهذا قال : ﴿ أَتَشْفَعُونَ

<sup>٢٩</sup> تفسير ابن جرير ( ٤٩٢/١ ) .



يَكْتَسِرَ مِنْ قَبْلِ هَذَا ۖ ، أي : هاتوا كتابا من كتب الله المتولة على الأنبياء — عليهم الصلاة والسلام — أي : دليل بين على هذا المسلك الذي سلكتموه إن كنتم صادقين ، أي : لا دليل لكم لا نقليا ولا عقليا على ذلك ، ولهذا قرأ آخرون ۖ أو أثره من علم ، أي : علم صحيح تؤثرونه عن أحد من قبلكم "٣٠" .

وقال القرطبي — رحمه الله تعالى — : " فيه بيان أدلة السمع "٣١" .

— قوله — تعالى — : ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاَءَ لِبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ ۚ قُلْ فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ۖ فَمَنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ۖ

— قوله — تعالى — : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ ءَأَنسَلَهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ ۖ .  
ففي هذه الآيات الكريمة مطالبة بالأصول التي استمد منها هؤلاء ما هم عليه من الاعتقادات .

الأدلة التي فيها كشف موقفهم من الوحي :

لقد بين الله — تعالى — مواقف الناس تجاه ما جاءت به الرسل — عليهم الصلاة والسلام — .

\* فتارة يذكر أنهم يردونها اتباعا للهوى ، كما قال — تعالى — : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْتَ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ۖ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ ۖ .

\* وقال — تعالى — : ﴿ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَارْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رَسُولًا ۖ قُلُّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴾ ۖ .

\* وتارة يذكر أنهم يتحكمون على الله — تعالى — كما قال — جل وعلا — : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ الْحَقُّ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِ كَافِرُونَ ﴾ ۖ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْءَانُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ ۖ .

وقال — تعالى — : ﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ ءَايَةُ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ ۗ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ۗ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ ﴾ ۖ .

\* وتارة يذكر أنهم يردونها تقليدا وتعصبا للآباء كما قال — تعالى — بخيرا عنهم ﴿ وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى ءَاثَرِهِمْ مُقْتَدُونَ ﴾ ۖ .

\* وتارة يذكر أنهم يردونها لضعف اتباع الرسل ، كما قال — تعالى — مبينا شأن قوم نوح — عليه السلام — : ﴿ فَقَالَ أَلَمَلَأَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا تَرَكْتَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا تَرَكْنَا أَتْبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ يُبَادُوا ۖ وَرَأَى لَكُمُ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ ﴾ ۖ .

وقال — تعالى — مبينا ما أجابوا به نبيهم نوحا — عليه السلام — : ﴿ قَالُوا أَتُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ ۖ .

\* وتارة يذكر أنهم يفرقون بين ما أنزل الله ، فيؤمنون ببعض ويكفرون ببعض ، كما قال — تعالى — : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ ۖ .

٣٠ تفسير القرآن العظيم ( ٤ / ١٥٤ : ١٥٥ ) .

٣١ الجامع لأحكام القرآن ( ١٦ / ١٨٢ ) .



وقال — تعالى — : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ۖ ﴾ .

\* وتارة يذكر مطالبهم بتبديل المترل عليهم ، كما قال — تعالى — : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٌ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلَهُ ۖ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي ۚ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ۚ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ۖ ﴾ .

\* وتارة يذكر أنهم يزعمون أن هذا القرآن منقول ، وأنه غير مترل من عند الله — تعالى — كما قال — تعالى — : ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يَنْجُدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانُ عَرَبٍ مُبِينٌ ۖ ﴾ .

وقال — تعالى — : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ ۚ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ ۖ ﴾ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ ۖ ﴾ .

\* وتارة يذكر أنهم يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويقابلون ما أمروا به بإعلان العصيان ، كما قال — تعالى — : ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حُرِّفُوا فِي اللَّكْمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمِعْ غَيْرَ مَسْمُوعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنَا فِي الَّذِينَ ۖ ﴾ .

\* وتارة يذكر أنهم يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، كما قال — تعالى — : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۚ ﴾ .

ففي هذه الآيات — وغيرها كثير — كشف لمواقف المشركين مما أنزل الله — تعالى — .

والكشف عن مواقف الناس من النصوص هو أحد شغلي هذا العلم ، كما تقدم .

ثانيا : الأدلة من السنة :

لقد دلت السنة في أحاديث كثيرة على هذا العلم ، والأحاديث فيها ما هو بيان لمصدر التلقي ، وفيها ما هو بيان لموقف المنحرفين من النصوص .

أولا : ذكر بعض الأدلة الدالة على بيان مصادر التلقي :

١ — عن عائشة — رضي الله عنها — أن رسول الله — ﷺ — بعث رجلا على سرية وكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم به { قل هو الله أحد } فلما رجعوا ذكر ذلك لرسول الله — ﷺ ، فقال : سلوه لأي شيء يصنع ذلك ؟ فسألوه ، فقال : لأنما صفة الرحمن فأنا أحب أن أقرأ بها ، فقال رسول الله — ﷺ : أخبروه أن الله يحب " ٣٢ " .

٢ — قرنه — ﷺ — لعدي بن حاتم : " أليسوا يحلون ما حرم الله فتحلونونه ؟ ويجرمون ما أحل الله فتححرمونه " ٣٣ .

فقد بين النبي — ﷺ — أن مصدر هؤلاء في التلقي : ما يمليه الأخبار والرجالان : فيتبعونه في تحليل الحرام وتحريم الحلال ، وليس مصدرهم ربانيا .

٣ — وأخبر النبي — ﷺ — بمصادر الكهان حين يدعون علم الغيب ، فعن عائشة — رضي الله عنها قالت : سأل رسول الله — ﷺ — الناس عن الكهان ، فقال : ليس بشيء ، فقالوا : يا رسول الله إنهم يحدثونا أحيانا بشيء فيكون حقا ، فقال رسول الله — ﷺ : تلك الكلمة من الحق يخطفها الجن ، فيقرها في أذن وليه ، فيخلطون معها مائة كذبة " ٣٤ .

٤ — واستخبر النبي — ﷺ — ابن صياد في شأنه ، ففي حديث عمر بن الخطاب — رضي الله تعالى عنه — أنه انطلق مع رسول الله — ﷺ — في رهط قبل ابن صياد ، حتى وجده يلعب مع الصبيان عند أطم ابن مغالة ، وقد قارب ابن صياد يومئذ الخلم ، فلم يشعر حتى

٣٢ أخرجه البخاري في صحيحه ( ٢٦٨٦/٦ ) رقم ( ٦٩٤٠ ) ، و مسلم في صحيحه ( ٥٥٧/١ ) رقم ( ٨١٣ ) .

٣٣ أخرجه الترمذي في جامعه رقم ( ٣٠٩٥ ) ، والبخاري في التاريخ الكبير ( ١٠٦/٧ ) ، وابن جرير ( ١٠ / ١١٤ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى ( ١١٦/١٠ ) ، وقد حسنه شيخ الإسلام ابن تيمية في الإيمان ( ص ٦٤ ) .

٣٤ أخرجه البخاري في صحيحه ( ٢١٧٣/٥ ) رقم ( ٥٤٢٩ ) ، و ( ٢٢٩٤ ) رقم ( ٥٨٥٩ ) ، و ( ٢٧٤٨/٦ ) .

رقم ( ٧١٢٢ ) ، و مسلم في صحيحه ( ١٧٥٠/٤ ) رقم ( ٢٢٢٨ ) .



ضرب رسول الله ﷺ — ظيهره بيده ، ثم قال رسول الله ﷺ — لابن عبياد : أتشهد أني رسول الله ؟ فنظر إليه ابن صياد ، فقال : أشهد أنك رسول الأمين ، فقال ابن صياد لرسول الله ﷺ — : أتشهد أني رسول الله ؟ فرفضه رسول الله ﷺ — وقال : آمنت بالله وبرسوله ، ثم قال له رسول الله ﷺ — : ما ذا ترى ؟ قال ابن صياد : يأتيني صادق وكاذب ، فقال له رسول الله ﷺ — : خلط عليك الأمر ، ثم قال له رسول الله ﷺ — : إني قد خبأت لك خبيئا ، فقال ابن صياد : هو الدخ ، فقال له رسول الله ﷺ — : احسأ فلن تعدو قدرك "٣٥" .

ثانيا : ذكر بعض الأدلة الدالة على بيان موقف المتحرفين من الوحي :

١ — عن ابن عمر — رضي الله تعالى عنهما — قال : " أتى النبي ﷺ برجل وامرأة من اليهود قد زنيا ، فقال لليهود : ما تصنعون بهما ؟ قالوا : نسجن وجوههما ونخزيهما ، قال : فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ، فجاءوا فقالوا لرجل ممن يرضون أعور : اقرأ ، فقرأ حتى انتهى إلى موضع منها فوضع يده عليه ، قال : ارفع يدك ، فرفع يده ، فإذا فيه آية الرجم تلوح ، فقال : يا محمد إن عليهما الرجم ولكننا نتكاتفه بيننا ، فأمر بهما فرجما ، فرأيته يجاني عليهما الحجارة "٣٦" .

قال الزرقاني — رحمه الله تعالى — : " وهذا ... تشبههم ، ولا معرفة الحكم منيهم ، وإنما هو إلزامهم بما يعتقدونه في تشابههم في حكم إقامة للحجة عليهم وإظهارا لما كتبوه وبنوه من حكم التوراة . فأردوا بعض ضلالتهم ، ففضحه الله ، وذلك إما بوحي من الله تعالى إليه أنه موجود في التوراة . يعبر ، وإما بإخبار من أسلم منهم كعبد الله بن سلام "٣٧" .

وهذا الحديث دل على هذا العلم من وجهين :

الوجه الأول : المطالبة بالإتيان بالتوراة التي زعموا أن حكم الزاني فيها هو ما

ذكرود ، وهذا مطالبة بمصدرهم في التلقي .

٣٥ أخرجه مسلم في صحيحه (٢٤٤٤/٤) رقم (٢٩٣٠) .

٣٦ أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧٤٢/٦) رقم (٧١٠٤) .

٣٧ شرح الموطأ للزرقاني (١٦٦/٤) .

الوجه الثاني : فيه بيان موقفهم من النصوص ، وهو الكتمان ، ولي الألسنة .

٢ — إخباره — ﷺ — بحال الخوارج ، كما في قوله ﷺ في حديث علي بن أبي طالب — رضي الله تعالى عنه — : " يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة "٣٨" .

٣ — وقوله — ﷺ — في حديث أبي سعيد الخدري — رضي الله تعالى عنه — : " يخرج ناس من قبل المشرق ، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه ، قيل : ما سيماهم ؟ قال : سيماهم التحليق "٣٩" .

٤ — وقوله — ﷺ — في حديث أبي هريرة — رضي الله تعالى عنه — : " سيكون في آخر أمي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آبائكم ، فإياكم وإياهم "٤٠" . قال المناوي في شرحه لهذا الحديث وبيانه بالمراد من الأحاديث التي أشار إليها النبي ﷺ — : " . . . الأحاديث الكاذبة والأحكام المبتدعة والعقائد الزائفة فإياكم وإياهم أي : احذروهم ، وبعدوا أنفسكم عنهم ، وبعدهم عن أنفسكم ، قال الطيبي : ويجوز حمله على المشهورين المحدثين ، فيكون المراد بما الموضوعات ، وأن يراد به ما هو بين الناس ، أي : يحدثوهم بما لم يسمعه عن السلف من علم الكلام ونحوه ، فإياهم لم يتكلموا فيه ، وعلى الأول ففيه إشارة إلى أن الحديث ينبغي أن لا يتلقى إلا عن ثقة عرف بالحفظ والضبط وشهر بالصدق والأمانة عن مثله حتى ينتهي الخبر إلى الصحابي ، وهذا علم من أعلام نبوته ومعجزاته من معجزاته ، فقد يقع في كل عصر من الكذابين كثير ، ووقع ذلك لكثير من الجيلة المتدنية المتصوفة "٤١" .

٣٨ أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٢١/٣) رقم (٣٤١٤) و (١٩٢٧/٤) رقم (٤٧٧٠) و (٢٥٣٤/٦) .

رقم (٦٥٣١) ، ومسلم في صحيحه (٧٤٦/٢) رقم (١٠٦٦) .

٣٩ أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧٤٨/٦) رقم (٧١٢٣) .

٤٠ أخرجه مسلم في صحيحه (١١/١) رقم (٦) .

٤١ فيض القدير للمناوي (١٣٢/٤) .

٥ — ما جاء عن عتبة بن عامر — رضي الله تعالى عنه — أنه قال : سمعت رسول الله — ﷺ — يقول : " هلاك أمتي في الكتاب واللبن " فقال : يا رسول الله ! ما الكتاب واللبن ؟ قال : يتعلمون القرآن ، ويتأولونه على غير ما أنزل الله ، ويحيون اللبن ، فيدعون الجماعات والجمع ، ويدون<sup>٢٢</sup> .

ثالثا : عمل الأمة :

إن السلف قد تظاهرت النصوص عنهم كثيرا في السؤال عن المصدر الذي اعتمد عليه الناس في عملهم واعتقادهم ، وكذا بيانهم لحال المخالفين للنصوص .

فعمر بن الخطاب وقت مع صبيغ بن عسل مشهورة ومعروفة ، فإنه قيل له : يا أمير المؤمنين ، إنا لقينا رجلا يسأل عن تأويل القرآن ، فقال : اللهم أمكني منه ، فينا عمر ذات يوم يغدي الناس إذ جاء رجل عليه ثياب وعليه عمامة يتغدى ، حتى إذا فرغ قال : يا أمير المؤمنين : ﴿ وَالَّذِينَ ذَرَوْا ﴿ فَالْحَمِلَتِ وَقْرًا ﴾ ﴾ فقال عمر : أنت هو ؟ فقام إليه فحسر عن ذراعيه ، فلم يزل يجلده حتى سقطت عمامته ، فقال : " والذي نفس عمر بيده ، لو وجدتكم مخلوقا لضربت رأسك ، ألبسوه ثيابه ، واحملوه على قتب ، ثم أخرجوه حتى تقدموا به بلاده ، ثم لقم خطيما ، ثم ليقل : إن صبيغا طلب العلم فأخطأه " فلم يزل وضيعا في قومه حتى هلك ، وكان سيد قومه<sup>٢٣</sup> .

قال الآجري ( ت ٣١٠ ) — رحمه الله تعالى — بعد أن ساق هذا الخبر : " فإن قال قائل : فمن يسأل عن تفسير ﴿ وَالَّذِينَ ذَرَوْا ﴿ فَالْحَمِلَتِ وَقْرًا ﴾ ﴾ ؟ استحق الضرب والتنكيل به والمهجرة ؟

قيل له : لم يكن ضرب عمر — رضي الله عنه — نه بسبب هذه المسألة ، ولكن لما تأدى إلى عمر ما كان يسأل عنه من متشابه القرآن من قبل أن يراه علم أنه منتون . قد شغل نفسه بما لا يعود عليه نفعه . . .<sup>٢٤</sup> .

وجاء عن عمر — رضي الله تعالى عنه — أنه قال : " سيأتي أناس ينادونكم بشيئات القرآن ، فجادلوههم بالسنن ، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله " .

وعن معاذة قال : " سألت عائشة — رضي الله عنها — فقلت : ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ؟ فقالت : أحرورية أنت ؟ قلت : لست بخورية ، ولكني أسأل ، قالت : كان يصيبنا ذلك ، فنؤمر بقضاء الصوم : ولا نؤمر بقضاء الصلاة " .

قال القرطبي ( ت ٦٥٦ ) — رحمه الله تعالى — : " قول عائشة : " أحرورية أنت " إنكار غلبيا أن تكون سمعت شيئا من آراء الخوارج في ذلك ، وذلك أن طائفة منهم يرون على الحائض قضاء الصلاة ، إذ لم تسقط عنها في كتاب الله ، على أصلهم في رد السنة ، على خلاف بينهم في المسألة<sup>٢٥</sup> " .

وقال الحافظ ابن حجر ( ت ٨٥٢ ) — رحمه الله تعالى — : " قوله : " أحرورية " . . . ويقال لمن يعتقد مذهب الخوارج : حروري ؛ لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي بالبصرة المذكورة ، فاشتبهوا بالنسبة إليها ، وهم فرق كثيرة ، لكن من أصولهم المتفق علينا بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن ، ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقا ؛ وهذا استنبطت عائشة معاذة استفهام إنكار<sup>٢٦</sup> " .

<sup>٢٢</sup> الشريعة ( ٢١١/١ ) .

<sup>٢٣</sup> أخرجه الدارمي في سننه ( ٤٩/١ ) ، والآجري في الشريعة ( ٢١١/١ ) رقم ( ١٦٢ ) . وابن بطة في الإبانة الكبرى ( ٢٥٠/١ ) رقم ( ٨٣ ) تحقيق رضا بن نعان ، والإلكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ( ١/١٢٣ ) رقم ( ٢٠٢ ) .

<sup>٢٤</sup> نفهم لنا أشكال من تلخيص مسلم ( ٥٩٥/١ ) ، وانظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم للناضي عياض ( ١٨٣/١ ) .

<sup>٢٥</sup> فتح الباري ( ٤٢٢/١ ) .

<sup>٢٦</sup> أخرجه أحمد في مسنده ( ١٥٥/٤ ) ، وأبو يعلى في مسنده رقم ( ١٧٤٦ ) ، والحاكم — بنحوه — في المستدرک ( ٣٧٤/٢ ) وقال : " صحيح الإسناد ولم يخرجاه " ووافقه الذهبي .

<sup>٢٧</sup> سورة الذاريات ، آية ( ٢١ ) .

<sup>٢٨</sup> أخرجه الدارمي في سننه ( ٦٧/١ ) ، والآجري في الشريعة ( ٢١٠/١ ) رقم ( ١٦٠ ) ، وابن بطة في الإبانة الكبرى رقم ( ٣٢٩ و ٣٣٠ ) .

<sup>٢٩</sup> سورة الذاريات ، آية ( ٢١ ) .



ولما ذكر حصين بن عبد الرحمن السلمي ( ت ١٣٦ ) لسعيد بن جبير ( ت ٩٥ ) أنه ارتقى ، سأله سعيد ، فقال : " فما حملك على ذلك ؟ " .

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب ( ت ١٢٠٦ ) : " فيه طلب الحجة على صحة المذهب " .<sup>٥٠</sup>

وقال محمد بن علي — رحمه الله تعالى — : " إن من كان قبلكم نقرروا وبحسوا فتأهروا " .<sup>٥١</sup>

وقال — أيضا — : " لا تجالسوا أهل الخصومات ، فإنهم يخوضون في آيات الله " .<sup>٥٢</sup>

وفي لفظ آخر : " الذين يخوضون في آيات الله هم أصحاب الخصومات " .<sup>٥٣</sup>

وقال أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي ( ت ٢٢٧ ) : " رأيت زهير بن معاوية ( ت ١٧٧ ) جاء إلى زائدة بن قدامة ( ١٦٠ أو ١٦١ ) ، فكلمه في رجل يحدثه ، فقال : من أهل السنة هو ؟ فقال : ما أعرفه ببدعة ، فقال زائدة : هيهات أمن أهل السنة هو ؟ فقال زهير : مني كان الناس هكذا ؟ ! فقال زائدة : ومني كان الناس يشتمون أبا بكر وعمر — رضي الله عنهما — ؟ ! " .<sup>٥٤</sup>

وقال الإمام أحمد في صدر كتابه الرد على الجهمية والزنادقة : " الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم ، يدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى . . . ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، الذي عقدوا ألوية البدع ، وأطلقوا عقول الفتنة ، فهم مختلفون في الكتاب ، مختلفون للكتاب ، يجمعون على مفارقة الكتاب ، يقولون على الله ، وفي الله ، وفي كتاب الله بغير علم ، يتكلمون بالمشابهة من الكلام ، ويخدعون بهذا الناس بما يشبهون عليهم ، نعوذ بالله من فتن الظالمين " .<sup>٥٥</sup>

<sup>٥٠</sup> كتاب التوحيد مع تيسير العزيز الحميد ( ص ١٠٤ ) .

<sup>٥١</sup> أخرجه البيهقي في ذم الكلام ( ٤٩ / ٤ ) .

<sup>٥٢</sup> أخرجه المروزي في ذم الكلام ( ٥٠ / ٤ ) .

<sup>٥٣</sup> أخرجه المروزي في ذم الكلام ( ٥٠ / ٤ ) .

<sup>٥٤</sup> أخرجه الآجري في الشريعة ( ٥٨٢ / ٣ ) رقم ( ٢١١٤ ) .

<sup>٥٥</sup> الرد على الجهمية والزنادقة ( ص ٨٥ ) .

فقد بين الإمام أحمد — رحمه الله تعالى — في هذه الكلمات اليسيرة الأصول التي اجتمع عليها أهل الضلال من الفرق المنحرفة كلها : وهي :

١ — التحريف .

٢ — اتباع من سبق من المبطلين ، وهذا كقوله — تعالى — : **يَا كَاذِبِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٥١﴾** .

٣ — التأويل ، الذي هو في حقيقته تحريف ، حيث وصفه الإمام أحمد بأنه تأويل الجاهلين ، والعالم الحق ليس تأويله تحريفا ، إنما هو تفسير وبيان .

٤ — الأخذ بالبدع ، وهي الأمور المحدثات .

٥ — اتباع الفتنة .

٦ — الاختلاف في الكتاب ، في تأويله ، وفي الاستدلال به وغير ذلك .

٧ — مخالفة الكتاب فيما دل عليه من الاعتقادات وما يجب لله ، وما يتره عنه : وغير ذلك ، فبهي مخالفة متعمدة .

٨ — الإجماع على مفارقة الكتاب ، والاستعاضة عنه بما وضعته كل طائفة من الأصول التي اعتمدتها ، وجعلتها دينا تدين به ، وميزانا تزن الناس به .

٩ — القول على الله — تعالى — بغير علم .

١٠ — القول في الله وأسمائه وصفاته ، بغير علم .

١١ — القول في كتاب الله — تعالى — بغير علم ، سواء القول في تأويله أو تنزيهه ، أو فيهما معا .

١٢ — اتباع المشابهة ، وترك المحكم من القول .

وقال ابن أبي حاتم — رحمه الله تعالى — : " علامة أهل البدع : الوقعة في أهل الأثر ، وعلامة الزنادقة : تسميتهم أهل السنة حشوية — يريدون إبطال الأثر — وعلامة الجهمية : تسميتهم أهل السنة مشبهة " <sup>٥٦</sup> .

وقال عثمان بن سعيد الدارمي ( ت ٢٨٠ ) في نقضه على المريسي ( ت ٢١٨ ) : " وبحك ! إن الناس لم يرضوا من أبي حنيفة إذ أفنى بخلاف روايات رويت عن النبي — ﷺ — . . . حتى نسبوا أبا حنيفة فيها إلى رد حديث رسول الله — ﷺ — وناقضوه فيها ، ووضعوا عليه فيها الكتب ، فكيف بمن ناصب الله في صفاته التي ينطق بنصها كتابه ، فينقضها على الله صفة بعد صفة ، وشيئا بعد شيء بعمايات من الحجاج وخرافات من الكلام بخلاف ما عني الله ، ولم يأت بشيء من الروايات ، ولم يوجد شيء منسباً عن العلماء الثقات ، بل كلها ضحك وخرافات ؟ فإن كان أبو حنيفة استحق بما أفنى من خلاف تلك الروايات أن ينسب إلى رد حديث رسول الله — ﷺ — استحققت أنتم أن تنسبوا إلى رد ما أنزل الله ، بل أنتم أولى بالرد من أبي حنيفة ؛ لأن أبا حنيفة قد وافقه على بعض فتياه بعض الفقهاء ، ولم يتابعكم على مذاهبكم إلا السفهاء وأهل البدع والأهواء ، ومن لم يعرف له إلها في السماء ، فشتان ما بينكم وبين أبي حنيفة فيما أفنى ؛ لأنه ليس من كفر كمن أخطأ ، ولا هما في الإثم والعار سواء " <sup>٥٧</sup> .

وقيل لأبي العباس بن سريج ( ت ٣٠٣ ) : ما التوحيد ؟ فقال : " توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وتوحيد أهل الباطل : الخوض في الأعراض والأجسام ، وإنما بعث النبي — ﷺ — بإنكار ذلك " <sup>٥٨</sup> .

وقال البرهاري — رحمه الله تعالى — : " فانظر — رحمك الله — كل من سمعت كلامه من أهل زمانك خاصة ، فلا تعجلن ، ولا تدخلن في شيء منه حتى تسأل وتنظر : هل تكلم فيه أحد من أصحاب النبي — ﷺ — أو أحد من العلماء ؟ فإن أصبت فيه أثراً عنيت ، فتمسك به ، ولا تجاوزه لشيء ، ولا تختبر عليه فتسقط في النار " <sup>٥٩</sup> .

<sup>٥٦</sup> أخرجه المروني في ذم الكلام ( ٣٩٠/٤ ) .

<sup>٥٧</sup> نقض الإمام أبي عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد ( ٨٥٣/٢ — ٨٥٥ ) .

<sup>٥٨</sup> أخرجه المروني في ذم الكلام ( ٣٨٦/٤ ) .

<sup>٥٩</sup> شرح السنة ( ص ٢٣ ) .

وقال : " والمحنة في الإسلام بدعة ، وأما اليوم فيمتحن بالسنة لقوله : إن هذا العلم دين ، فانظروا ممن تأخذون دينكم " <sup>٦٠</sup> .

وقال : " إذا سمعت الرجل تأتبه بالأثر فلا يريده ، ويريد القرآن ، فلا تشك أنه رجل قد احتوى على الزندقة ، فقم من عنده ودعه " <sup>٦١</sup> .

وقال الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأندلسي المشهور بابن أبي زمنين ( ت ٣٩٩ ) — رحمه الله تعالى — : " ولم يزل أهل السنة يعيبون أهل الأهواء المضلة ، وينهون عن مجالستهم ، ويخوفون فتنهم ، ويخبرون بخلافهم ، ولا يرون ذلك غيبة لهم ، ولا طعنا عليهم " <sup>٦٢</sup> .

وقال المروني — رحمه الله تعالى — في صدر كتابه ذم الكلام : " فإن هذه الأمة لم يؤتوا في دينها من شيء ما أتوا فيه من قبل التكلف والجدال ، وهما داء الأمم السالفة ، ولم يأتيا امرءاً بخير قط " <sup>٦٣</sup> .

فتنزه النصوص — وغيرها كثير جدا — تبين أن السلف كان لهم منهجية في البحث عن العقائد ، ثم الحكم عليها وعلى أصحابها .

<sup>٦٠</sup> شرح السنة ( ص ٥٧ ) .

<sup>٦١</sup> شرح السنة ( ص ٥٤ ) .

<sup>٦٢</sup> أصول السنة ( ص ٢٩٣ ) .

<sup>٦٣</sup> ذم الكلام ( ٢٧٨/١ ) .



سادسا : ضوابط هذا العلم .

إن لهذا الفن ضوابط ينبغي الالتزام بها ، وهذه الضوابط ليست خاصة به ، بل هي عامة في كل أمر يراد بحثه ، ولما كان هذا الفن أحد الفنون ، بل من أهم الفنون ، كان ذكرها أمرا لا بد منه ، فمن هذه الضوابط :

١ — الرجوع إلى مصادر العقائد المبحوثة ، ونقل النصوص منها بألفاظها ، والدقة في نسبة الآراء إلى أهلها .

وأما نسبة الأقوال إلى الناس من غير طريق صحيحة ، أو من طريق مشكوك في صحتها ، أو من طريق لا يعرف مدى التزامها بالصدق والعدل ، فإن هذا من باب الظن الذي نحينا عن اتباعه ، كما قال — تعالى — : { اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم } ، وذم الله — تعالى — متبعي الظن والهوى فقال : { إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ } .

وقد التزم هذا علماء السلف ، فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — يقول في رده على النصارى : " وأنا أذكر ما ذكروه بألفاظهم بأعيانها فصلا فصلا ، وأتبع كل فصل بما يناسبه من الجواب فرعا وأصلا ، وعقدا وحلا " ٦٤ .

٢ — التجرد من الهوى ، فإن الهوى يحمل على الاختلاق وقول الإنك ، وقد قال الله — تبارك وتعالى — : { إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ } .

وقال — تعالى — : { وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ } .

عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ .

٣ — ذكر القول بما يبين الحكم عليه ، أو تعقبه بذكر الحكم ، وهذه طريقة القرآن الكريم ، فإنه لا يسوق المقولة مجردة ، بل يسوقها بطريقة تدل على الحكم عليها ، كقوله — تعالى — : { سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا } .

عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَقَدْ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿٦٥﴾ ، وقوله — تعالى — : { وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَبَهَتْ قُلُوبُهُمْ } . قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٦٦﴾ ، وكأخباره — جل وعلا — عن مقولات الأمم لأنبيائهم ، ثم بيانه ما أحل لهم من العذاب والكمال .

وهذا الضابط لا يعني الإخلال بمنهجية البحث التي يفترض فيها العدل والحيادية ، وهذا يتبين بالضابط الذي يليه .

٤ — العدل ، والمراد به ما تقدم من الضوابط ، وليس المراد به ما يراد بما يسمى بالحيادية ، والتي تعني التجرد من الموروثات والمسلمات السابقة الثابتة ، التي لا مجال للشك فيها .

قال الله — تعالى — : { وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا } . أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٦٧﴾ . وقال — تعالى — : { وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا } .

وقال — تعالى — : { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ } .

وأما التجرد عن الحق ، وترك ما دل عليه الدليل الصحيح ، سواء كان من النقل أو العقل ، فليس هذا من العدل في شيء ، فالعدل : وضع الشيء في موضعه اللائق به . والتكرر للحق ، وضع للشيء في غير موضعه ، وهو الظلم .

وإن كل منهج لا يفتقر الالتزام بهذا الضابط ، ولا ينظم نشاط البحث والتفكير والاستنتاج على أساسه ، ولا يسهل روح الموضوعات والمسائل المعقدة على ضوئه ؛ فهو منهج عميق ، وغير سليم ، ونتائجه فاسدة .



## سابعا لمحجة عن التدوين في هذا العلم

التدوين في هذا العلم قديم ، لكنه لم يفرد بمؤلف مستقل — فيما وقفت عليه — قبل كتاب ابن رشد الذي سماه " مناهج الأدلة في عقائد أهل الملة " .

ولم يبدأ السلف في التدوين في هذا إلا لما كثرت الشبه ، واستطال المتكلمون ، وإلا فإن السلف كانوا يعملون به كغيره من أمور دينهم ، وكلامهم موجود في كتبهم سواء كانت كتب عقائد أو كتب تفسير أو كتب أحكام أو غير ذلك ، لأن اعتمادهم في ذلك كله على كتاب الله — تعالى — وسنة رسوله ﷺ ولم يكونوا يقبلون من أحد كائنا من كان أن يتجاوز ذلك ، وكانوا يكرهون الجدل والمناظرة ؛ لما تورثه من رد الحق ، واتباع الباطل غالبا ، والتدوين فيه عند السلف جاء غالبا مقترنا بالرد على المخالفين ؛ لكون المخالف ثلثسلف معرضا عن الاستدلال بما استدلوأ به .

قال ابن البناء — رحمه الله تعالى — : " وهذا وأشباهه إنما تكلم فيه العلماء دفعا لما ذكره المتكلمون ، واعترض عليه المخالفون " <sup>٦٥</sup> .

وهذا العلم قد دخل في مصنفات مختلفة ، منها :

\* المصنفات المعنية بالردود ، مثل :

كتاب الرد على الجهمية والزنادقة ، للإمام أحمد — رحمه الله تعالى — .

كتاب نقض الدارمي على بشر المرسى .

كتاب الرد على الجهمية لعثمان بن سعيد الدارمي .

\* الكتب المؤلفة في التحذير من البدع مثل :

البدع والنهي عنها ، لابن وضاح .

الباعث على إنكار البدع والحوادث ، لأبي شامة المقدسي .

الحوادث والبدع للطرطوشي .

امتحان السني من البدعي ، لأبي الفرج الشيرازي الحنبلي .

الاعتصام ، للشاطبي .

\* الكتب المؤلفة في الاعتقاد ، مثل كتاب :

السنة ، لعبد الله بن أحمد .

التوحيد ، لابن خزيمة .

كتاب الشريعة ، لأبي بكر الآجري .

أصول اعتقاد أهل السنة ، للالكائي .

المختار في أصول السنة ، لابن البناء الحنبلي .

\* الكتب المؤلفة في دفع توهم التعارض بين الأحاديث مثل :

تنب " تأويل مختلف الحديث في الرد على أعداء أهل الحديث والجمع بين الأخبار المتشابهة أو المشكلة بادي الرأي " للإمام ابن قتيبة — رحمه الله تعالى — .

إبطال التأويلات ، للقاضي أبي يعلى .

الكتب المؤلفة في دفع توهم التعارض بين العقل والنقل ، مثل :

كتاب درء التعارض بين العقل والنقل ، لشيخ الإسلام ابن تيمية .

وقريب منه : الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة ، لابن قيم الجوزية .

وهذه الكتب كلها مطبوعة عدا كتاب " امتحان السني من البدعي " وقد

قام الباحث فهد بن سعد المقرن بتحقيقه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

والمقصود بهذا المثال لا الحصر .

وفي العصر الحديث ، بعد ظهور الجامعات والمراكز العلمية ، ومراكز البحوث ،

أصبح هناك اهتمام كبير بهذا الجانب ، وأولوه عناية خاصة ؛ وذلك لوجود ما يسمى

بالتخصص ، فالعلوم — على اختلافها — قد دخلها التخصص ، وكل علم من هذه

العلوم له تخصص عام ، وله تخصص دقيق ، فالتخصص في العقيدة تجد أنه يندرج تحت

تخصص دقيق ، فلربما كان تخصصه الدقيق في الملل والنحل ، ونحت هذا التخصص تخصص

آخر ، فقد يكون متخصصا في البحث عن طائفة الرافضة ، أو الزيدية . . . الخ ، فكان

من جملة هذه التخصصات الدقيقة " تخصص علم مناهج البحث في العقيدة " .

فعلى سبيل المثال هناك مادة من مواد الدراسة في مرحلة الماجستير وفي مرحلة الدكتوراه في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بعنوان "مناهج البحث في العقيدة".  
وهناك رسائل علمية في بعض الجامعات مسجلة في هذا الموضوع ، فهناك رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بعنوان "منهج البحث في العقيدة في ضوء التطور العلمي المعاصر" قام بإعدادها الباحث صالح نعمان في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر ، عام ١٩٩٤ ، ونوقشت رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه للباحث سليمان بن صالح الغصن بعنوان "موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة — عرضا ونقدا" ، ورسالة علمية لنيل درجة الماجستير أعدها الباحث عثمان علي حسن بعنوان "منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة" وكتلتها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ورسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بعنوان "منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين للإسلام على وجود الله" للباحث يوسف بن محمد الأحمد ، بجامعة أم القرى .

وهناك رسائل سجلت أو نوقشت في مناهج بعض الأعلام ، وهذه على قسمين :  
قسم يبحث في منهج علم من الأعلام من النواحي العقيدية كلها .  
وقسم يبحث في جزئية من الجزئيات .

ولم أشأ أن أتطرق إليها هنا ؛ لكون هذا البحث خاصا بأصول الاستدلال الذي ضربت أمثلة عليه فيما تقدم .  
كما أن هناك دراسات خاصة قام بها بعض الباحثين في هذا المجال ، فمن هذه الدراسات :

مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر ، للدكتور عبد الرحمن الزبيدي ، وقد تبين من عنوان البحث أنه خاص بالعصر الحاضر ، وإن كان الباحث لم يغفل ما تقدم من الأزمان ، غير أن جل اهتمامه كان منصبا على العصر الحاضر .  
فهذه لمحة خاطفة عن التدوين في هذا العلم ، والله أعلم .

سابعاً : مناهج البحث المتبعة في دراسة العقيدة

للدرايين لعلم العقيدة مناهج متعددة في دراستها ، وذلك تبعاً للغرض من دراستها ، وسأذكر هنا أبرز هذه المناهج .

أولاً : المنهج التاريخي والوصفي

هذا المنهج يسلك فيه المؤلفون جانب العرض التاريخي والوصفي السردى ، دون حكم على المقولات ، أو نقد لها .

وهذا النوع سلكه علماء متقدمون ، كأبي الحسن الأشعري في كتابه "مقالات الإسلاميين" وإن كان لم يصرح بأنه لن ينقد الأقوال المخالفة ، غير أن هذا هو منهجه في هذا الكتاب ، وإن كان قد يتدخل أحياناً ، ولكنه نزر يسير ، ومثله الشهرستاني ، الذي صرح بأنه لن يتعرض للمقولات بنقد ، حيث يقول : "شرطي على نفسي أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم ، من غير تعصب هم ، ولا كسر عليهم ، دون أن أبين صحيحه من فاسده ، أو أعين حقه من باطله" .

كما أن هناك من غير المسلمين من سلكه ، وهو ابن كمونة اليهودي ، الذي يقول في مقدمة كتابه : "تقيح الأبحاث للملل الثلاث" ما نصه : "جرت مفاوضات اقتضت أن عملت هذه المقالة في تقيح الأبحاث للملل الثلاث ، أعني ملة اليهود وملة النصارى وملة المسلمين ، فذكرت فيها أولاً أحوال النبوات بجملاً ، ثم ذكرت ما يختص بكل ملة من هذه على ترتيب أزمتها ، فابتدأت بأقدمها زماناً ، وهي الملة اليهودية ، وتلوها بأوسطها ، وهي الملة النصرانية ، وختمت بأحدثها ، وهي الملة الإسلامية ، وحكيت عن كل واحدة من هذه الملل أصول معتقدها سوى التفاريع ؛ لتعذر استقصائها ، وأردفت ذلك بحكاية أدلة أربابها على صحة نبوة النبي الآتي بها ، وأوردت ما وجه من المطاعن عليها ، وما ذكر من الأجوبة عنها ، منبهاً على مباحث الأنظار فيها ، ومميزاً ما يصلح لأن يعول عليه من تلك الأجوبة عما لا يصلح لذلك منها .



ولم أقل في شيء من ذلك مع الهوى ، ولا تعرضت لترجيح ملة على أخرى ، بل قررت مباحث كل ملة إلى غايتها القصوى <sup>٦٧</sup> .  
والحقيقة أن هذا المنهج لا يؤدي الدور المطلوب من العالم ، بل إن مثل هذا المنهج قد يؤدي إلى ما يسمى بتقارب الأديان ؛ لذا كان هذا المنهج <sup>٦٨</sup> أوفر مناهج المسلمين حظا وإشادة عند علماء الغرب ، وبه يرتضون أن يتناول علماء المسلمين الأديان <sup>٦٩</sup> .  
وهذا أمر لا يفرح به ؛ لهذا لم نجد مثل هذا المنهج عند علماء أهل السنة والجماعة ، وإنما وجد عند غيرهم .

ثا

التحليل " عملية يراد بها  
خاص <sup>٧٠</sup> .

والنقد يراد به غرض تلك  
فسادها :

وجملة هذا المنهج : ملاحظة  
ومنهج التحليل والنقد من أبرد  
وجه الخصوص : علماء السلف أهل  
شمولية التحليل والنقد مصاحبة لها .  
وهذا المنهج نجده كثيرا في ك  
الطوائف والفرق أو من يحملون أفكارا  
فتجد العلماء لا يرفضون الأمر  
استيضاح ، فمن أسألتهم — على سبيل  
أخذتم هذا ، ماذا يراد بهذا اللفظ المجمل  
وأوهام كاذبة ؟ هل صح النقل ؟ إلى غير  
ومن سلك هذا المسلك — على  
كتابه " نقض الإمام عثمان بن سعيد  
حنبل في كتابه " الرد على الزنادقة والباطل  
الشرعية " ، وأبو محمد بن حزم في كتابه  
المؤاخذات ، غير أن المراد بيان أنه ممن سا

<sup>٦٧</sup> تنقيح الأبحاث للملل الثلاث ( ص ١ ) .

<sup>٦٨</sup> علم الملل أحسنه وضوابطه الشرعية لأحمد عبد الله جود ( ص ١٨٨ ) .

<sup>٦٩</sup> منهج أهل السنة والجماعة في الرد على النصارى د

عبد الرضا عبد المحسن ( ص ١٤٣ ) .

<sup>٧٠</sup> انظر : منهج أهل السنة والجماعة في الرد على النص

### ثالثا: المنهج المقارن

وهو منهج يسلك سبيل الربط بين الموضوعات المتعددة ؛ لاستخلاص أوجه الشبه أو الخلاف بينها ، ثم الخروج من ذلك بحكم تدعمه نتائج العملية<sup>(٧٢)</sup> .

وهذا المنهج في دراسة العقائد والملل والنحل ، منهج فريد يمتاز بنتيجة مهمة ، وهي الخروج من تلك المقارنة بأوجه الحسن التي تدعو ضمنا إلى وجوب اتباعها ، واطراح الباطل .

ومن ميزات هذا المنهج : إظهاره نقاط الاتفاق والاختلاف بين الفرق المفرقة والأديان المختلفة ؛ وهذا بدوره يؤدي إلى النظر الصحيح من قبل عقلاء تلك الطوائف في الحق الذي عند الآخرين .

قال الله — تعالى — : ﴿ قُلْ يَتَاهَلُ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾<sup>(٧٣)</sup> .

وهذا المنهج سلكه علماء المسلمين في كتاباتهم وفيما دونوه من مؤلفات ، فهذا أبو الحسن العامري الذي يعد من أقدم من قارن بين الديانات وبين دين الإسلام يسلك هذا المسلك — وإن كان في مسلكه شيء من الخلل — ويقارن بين دين الإسلام وبين غيره من الأديان في مجالات شتى .

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية — على سبيل المثال — في مجادلاته لأهل الكتاب يسلك هذا المسلك ، الذي أضفى على دراسته عمقا وثراء كبيرين أتاحا له رؤية نافذة ودراية كاملة بعقائد وتصورات هؤلاء الفرقاء ، مما مكّنه من الوقوف على جوانب الحق والباطل لدى كل منهم<sup>(٧٤)</sup> .

(٧٢) انظر : المعجم الفلسفي من وضع مجمع اللغة العربية (ص ١٨٩) .

(٧٣) سورة آل عمران ، آية (٦٤) .

(٧٤) انظر : منهج أهل السنة والجماعة في الرد على النصارى (ص ١٤٠ — ١٤١) .

ومن مظاهر عناية السلف بهذا الأمر : المنهج الذي رسموه لنقد اثنون والأسانيد ، وهو ما يسمى بالنقد الداخلي والنقد الخارجي ، فإنهم قد وضعوا مقاييس دقيقة جدا لدراسة النصوص ونقدها ، فأحيانا قد يصح السند ، ولا غبار عليه ، غير أنك تجدهم يردون منته ، ولا يقبلونه ، فالكلام ليس في سنده ، بل في منته ، وأحيانا قد يكون المتن صحيحا بدلالة القرآن على معناه ، أو لكونه ورد باللفظ نفسه لكن من طريق أخرى صحيحة ، ومع ذلك يحكمون على ذلك الإسناد بالضعف ، ويذكرون صحة منته<sup>(٧٥)</sup> .

وليس في أهل البدع والأهواء من عني بهذا الأمر عناية أهل السنة والجماعة . وهذا المنهج قد أفاد أهل السنة والجماعة كثيرا ، فقد حفظوا عقيدتهم به على مر الدهور وتعاقب القرون ، فلا تجد بينهم تناقضا ، ولا اختلافا .

(٧٥) انظر : اعتماد المحدثين بنقد الحديث سنننا ومنا للدكتور محمد لقمان السلفي ، مقاييس نقد متون السنة للدكتور مسفر الدميني ، دراسات في منهج النقد عند المحدثين للدكتور محمد علي لمبري ، نقد ذكر في هذا الكتاب طريقة المحدثين في نقد النصوص مناسدا



وحاهو في كتابه " درء التعارض " وفي كتابه " بيان تلبيس الجيمية " ، وفي كتابه " منباج السنة النبوية " ، يقارن بين الطوائف المختلفة ، ويبين أقرها للحق ، ووجه قريها ، وفي أي شي أخطأت ، ولم ؟ وما العلاج لهذا الخطأ ؟ .  
وهذا العلامة ابن القيم يسلك هذا المسلك في كتابه " هداية الحيارى لأجوبة البيود والنصارى " ، وفي كتابه " إغاثة اللينان " .  
ومن سلكه — أيضا — المهتدون من أهل الكتاب ، كالترجمان<sup>٧٦</sup> في كتابه " تحفة الأريب في الرد على أهل الصليب " ، والسؤال بن يحيى المغربي ( ت ٥٧٠ ) في كتابه " إنحام البيود " ، والمهتدي إبراهيم خليل أحمد من المعاصرين .  
وهذا المنهج والمنهج السابق يشكلان مجتمعين منظومة لا غنى لدأرس الاعتقادات عنيا ، بل هما — في نظري — ضرورتان لكل باحث منصف .

#### رابعا : المنهج العلمي التجريبي

نتيجة لانبهار كثير من المسلمين بالتقدم الدنيوي لدى الغرب الكافر والشرق الملحد ، أصبحوا يقلدونهم في كثير من الأمور ، حتى ولو كانت في أمور الدين ؛ ولهذا وجد الشيء من التضعضع أمامهم ، وكذا شيء من الانهزامية ، مما أصبح معه كثير منهم يخلطون من ذكر حقائق جاءت في الكتاب العزيز وفي سنة النبي البشير ﷺ وغدوا في حيرة من أمرهم ، وراموا الخلاص من هذا بأي وسيلة ، مما جعلهم يتحمسون لبعض المناهج التي يظنون أنه ربما يكون الخلاص بها .

ومن هذه المناهج : منهج البحث العلمي التجريبي المعاصر .

فهذا المنهج منهج حديث تبع فيه بعض المسلمين في القرن الهجري الأخير قادة الفكر الأوروبي الحديث الذين انسلخوا من كل معتقد ما عدا المعتقدات الدنيوية ، و أتباعه موجودون في البلدان الإسلامية التي احتك أهلها بالمستعمر الغربي وبالتيارات الفكرية الرافدة من الغرب إلى العالم الإسلامي ، وكذا من كانت دراساته الدينية والفكرية في بلاد الكفر أو الجامعات القائمة في بعض البلدان الإسلامية والتي تتبع لبلدان كافرة كبعض الجامعات التي تتبع الإرساليات التنصيرية .

وهؤلاء هم آراء غريبة في أدوات المعرفة البشرية ، حيث يعتدون بالأساليب الحسية والتجريبية فقط ، ويرفضون أي منهج آخر يخالف ما هم عليه ، كالمنهج النقلي ، والمنهج العقلي ، ويحاولون البحث عن المعارف الإلهية والدين بأساليب العلوم العملية والتجربة الميدانية<sup>٧٦</sup> .

وقد صار من آثار هذا المذهب تفسير المعجزات تفسيراً مادياً وتفسير النبوة بالنبوغ والعبقرية البشرية ، وقد أفرد بعض الباحثين دراسته لهذا الاتجاه<sup>٧٧</sup> . و أمثال هذه الآراء توجد في آثار أحمد خان الهندي<sup>٧٨</sup> ، وجوهري طنطاوي<sup>٧٩</sup> .

<sup>٧٦</sup> انظر : التوحيد الخالص أو الإسلام والعقل د / عبد الحليم محمود ، المقدمة .

<sup>٧٧</sup> ومنبأ على سبيل المثال : المسلمون والعلم الحديث لعبد الرزاق نوفل ، و الإسلام في عصر العلم محمد فريد وجدي .

<sup>٧٨</sup> ترجمة تفسير القرآن ١ : ٦ — ٢٥ :

<sup>٧٩</sup> وذلك ظاهر في تفسيره الجواهر في تفسير القرآن .

<sup>٧٥</sup> هو أبو محمد عبد الله بن عبد الله الترجمان الميروقي ، كان رجلاً نصرانياً ، فأسلم ، وكان له جهد مشكور في نضح النصراني وما هم عليه من الأباطيل ، توفي سنة ٨٣٢ .  
انظر : معجم المؤلفين نعم رصا كحالة ( ٧٨/٦ ) ، تقدم عمر الداغوني لكتاب تحفة الأريب ( ص ٢٣ — ٢١ ) .

وقد جمل هؤلاء على هذا : إرادة التجديد ومواكبة التطور العلمي الديني ، فأرأوا أن تفسير القرآن بالحقائق العلمية والمكتشفات العصرية سبيل قوي لبيان عظمة القرآن ، وكونه شاملا لكل شيء<sup>٨٠</sup> .

و المنهج التجريبي يقوم على ثلاث قواعد :  
القاعدة الأولى : إنكار كل المغيبات التي لا يمكن إخضاعها للملاحظة والتجربة .  
القاعدة الثانية : الزعم بأن حتمية القوانين الطبيعية وقوانين التطور العلمي يمكن الاستغناء بما عن افتراض وجود الله .

القاعدة الثالثة : ادعاء كفاية المنهج العلمي في المعرفة من ناحية ، والقيم من ناحية أخرى عن المناهج المعرفية التي تعتمد على الدين<sup>٨١</sup> .

وفي الآونة الأخيرة — بعد تطور وسائل الاتصال — بدأت تظهر بوادر فتن خطيرة جدا بين بعض المسلمين ، وذلك بإنكار كثير من الأمور الغيبية التي جاء بها الوحي ، بحجة عدم رؤيتها ومشاهدتها ، كإنكار يأجوج ومأجوج ، بدعوى أن وسائل المراقبة المتطورة في الطائرات التي خصصت لرصد التحركات والأمم والشعوب لم تدرك شيئا من ذلك . وهذا المنهج منهج يخطر على العقيدة الإسلامية ، خصوصا إذا علم أن بعض التنازلات والتأويلات فيه تبلغ بصاحبها إلى الردة عن الإسلام .

وقد أثبت خطورة هذا المنهج : ما عم أوروبا من موجة إلحاد عارمة ؛ نتيجة لتطبيقها الخاطيء لهذا المنهج<sup>٨٢</sup> .

كما أن في هذا المنهج جناية كبرى على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، لما يحمله هذا الأمر من عدم الثقة باللفظ القرآني واللفظ النبوي .

وأیضا ، فإن هذا المنهج قصر البحث على الظواهر الكونية ، ومعلوم أن هناك أمورا كثيرة غير داخلية تحت التجربة ولا الحس .

ثم إن هذا المنهج لا يؤدي الدور المطلوب منه ، بل هو سبيل لتسلط الأعداء على كل المسلمات العقدية ، وحينئذ يصبح من العسير على من يحج هذا المنهج أن يفرق بين الأمور ، إذ ما من أمر من الأمور إلا وهو يحتمل أن يفسر بأي نظرية استحدثها مستحدث كما فسر غيرها بالنظريات الأخرى .

<sup>٨٠</sup> انظر : الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم - دوافعها ودفعها ، د / محمد عین الذہبی (ص ٧٣) .

<sup>٨١</sup> انظر : وجبة نظر في العلاقة بين العلم والدين للدكتور يحيى فرغل (ص ١٠٦) ضمن سلسلة النتيجة الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية — بحوث ومناقشات المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي .

<sup>٨٢</sup> انظر : جذور الإلحاد في الفكر الغربي المعاصر د / محمد عمر حسن (ص ٧٩) .



### ثامنا : مناهج التلقي

إن أصحاب العقائد اختلفوا في الأسس التي بنوا عليها أقوالهم اختلافا كبيرا ، مما نتج عنه الاختلاف الكبير فيما تفرع عنها من الاعتقادات ، مما يكاد متعذرا معه إيجاد قدر مشترك بينها ، وسأذكر هنا — إن شاء الله تعالى — أهم هذه المناهج ، مع بيان بعض الطوائف التي اندرجت تحت هذه الأصول ، وذكر هذه الأصول هو حاصل نتاج استقراء لما عليه الناس ، ولا شك أن نتاج الاستقراء — غالبا — ما يكون فيه اختلاف .

#### المنهج التقليدي :

المنهج التقليدي هو المنهج المعتمد على النقل .

والنقل : هو المنقول عن المعظم : نبياً كان أو إماماً .

وهذا المنهج يعتمد طوائف :

الطائفة الأولى : أهل السنة والجماعة ، الذي يقوم منهجهم في تطبيق هذا المنهج

على الأصول التالية :

القرآن العظيم .

السنة النبوية : متواترها وما ثبت من آحادها .

وهذه الطائفة أشد الناس تعظيماً للمنقول ، فهو لا يتجاوزون القرآن والحديث ،

ولا يقدمون شيئا عليهما ؛ لأنهم يعتقدون وفاءهما بكل شيء ، ويؤمنون بما إيماناً

مطلقاً ، علموا معناه أو لم يعلموه ، ولا يحكمون فيهما آراء الرجال ، وينفون التعارض

بين نصوص الوحي ، كما ينفونه بين النقل الصحيح والعقل الصحيح .

يقول البرهماري ( ت ٣٢٩ ) — رحمه الله تعالى — : " واعلم أنه من قال في دين

الله برأيه وقياسه ، وتأوله من غير حجة من السنة والجماعة ، فقد قال على الله ما لا يعلم ،

ومن قال على الله ما لا يعلم فهو من المتكلفين ، والحق ما جاء من عند الله — عز وجل

— والسنة : ما سنه رسول الله — ﷺ — <sup>٨٢</sup> .

ويقول الإمام اللالكائي : " وكان من أعظم مقول وأوضح حجة ومعقول :

كتاب الله الحق المبين ، ثم قول الرسول — ﷺ — ثم صحابته الأخيار المتقين ، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون ، ثم التمسك بجموعها والمقام عليها إلى يوم الدين <sup>٨٤</sup> .

ويقول قوام السنة الأصبهاني ( ت ٥٣٥ ) : " ليس لنا مع سنة رسول الله — ﷺ —

— من الأمر شيء إلا الاتباع والتسليم ، ولا يعرض على قياس ولا غيره ، وكل ما سواه

من كلام الآدميين تبع لها ، ولا عذر لأحد يتعمد ترك السنة ويذهب إلى غيرها ؛ لأنه لا

حجة لقول أحد مع قول رسول الله — ﷺ — إذا صح <sup>٨٥</sup> .

ويقول شرف بن قدامة ( ت ٦٢٠ ) — رحمه الله تعالى — : " ومذهب السلف —

رحمة الله عليهم — الإيمان بصفات الله — تعالى — وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته

وتزييله ، أو على لسان رسوله ، من غير زيادة عليها ، ولا نقص منها ، ولا تجاوز لها ،

ولا تفسير لها ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها ، ولا تشبه بصفات المخلوقين ولا سمات

المحدثين <sup>٨٦</sup> .

وكلامهم في هذا كثير جدا ، وسيأتي إن شاء الله تعالى ذكر بعض أقوالهم في

المنهج العقلي .

وهم يعتنون بالآثار ، ومكترون منها جدا ، مما جعل الثقة بما لا تنزعزع على

مدى القرون .

كما أنهم يعتنون بصحيح الأخبار ، ويميزون بينها وبين السقيم ، ولا يشتون

عقائدهم إلا بما صح منها ، ولهذا لما شغب بعض أهل البدع على أهل السنة ، واعترض

عليهم بأن الزنادقة أكثر من اثني عشر ألف حديث ، أجاب عن ذلك الإمام

الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي — رحمه الله تعالى — فقال : " ما أقل بصرك بأهل

الحديث وجبابذته ، ولو وضعت الزنادقة اثني عشر ألف حديث ، ما تروج لهم على أهل

<sup>٨٤</sup> شرح أصول اعتقاد أهل السنة ( ٩/١ ) .

<sup>٨٥</sup> المحجة في بيان المحجة ( ٣٩٨/٢ ) .

<sup>٨٦</sup> ذم التأويل ( ص ١١ ) .

<sup>٨٢</sup> شرح السنة للبرهماري ( ص ٤٥ ) .

البصر بالحديث منيا حديث واحد ، ولا تقلد كلفة ، ولا تأخيرها ، ولا تبديل إسناد مكان إسناد ، ولو قد صحفوا عليهم في حديث لا سببان ذلك عندهم ورد في نحوهم .  
وبلك ! هؤلاء يتقبدون على العلماء المشهورين تقلد رجل من تأخيرها ، ويحصون عليهم أغاليطهم ومدلساتهم ، أفيجوز للزنادقة عليهم تدليس<sup>٨٧</sup> .  
فهم مع كثرة ما يروونه يعتنون بذلك سندا ومنا ، وطريقتهم ظاهرة ومشهورة عند العلماء .

ومن عنايتهم بما : تصنيفهم فيها ، وجمعهم لها ، والتثبت في ذلك ، والنظر في أحوال رجالها ، وتدوين الكتب الخاصة بهم جرحا وتعديلا ، والتدوين في العلل : علل المتن والإسناد ، والتدوين في المقبول والمردود ، وتدوين قواعد الجرح والتعديل ، وغير ذلك مما هو معروف عنهم .

وهذا المنهج الفريد في نوعه ، أفادهم الثبات وعدم التذبذب ، فعقيدتهم واحدة من أولهم إلى آخرهم ، لا تجد عندهم متقدمين ومتأخرين ، فالتقدم بينهم والتأخر في الزمن والفضل ، وأما بالنسبة للاعتقاد فهو اعتقاد واحد ، وهذا مصداق قول الله — تبارك وتعالى — : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ۖ ﴾ .

الطائفة الثانية : متقدمو الشيعة ، وهؤلاء يعتمدون ما هو منقول في كتبهم عن المعظمين عندهم ، وبخاصة الأئمة الاثنا عشر .

وقد وجد عند الرافضة من النقل ما لا يكاد يوجد عند غيرهم من طوائف أهل الضلال ، فمن كتبهم النقلية : كتاب الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني ( ت ٣٢٨ ) ، ومن لا يحضره الفقيه لمحمد بن بابويه القمي ( ت ٣٨١ ) وكتاب " الاستبصار " وكتاب " تمذيب الأحكام " واما لمحمد بن الحسن الطوسي ( ت ٣٦٠ ) ، وكذا ما يوجد من كتب التفاسير عندهم المسوقة بالإسناد ، لكن نقلهم غير موثوق به عند عامة المسلمين .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — مبينا حالهم في الرواية وكذبهم :  
" فإن الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النظر والمناظرة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة ، كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها ، وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد ، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب ، بل وبالإلحاد . . . وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف ، والكذب فيهم قديم ، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بالكذب " ٨٨ وذكر أقوال أهل العلم فيهم ، ثم قال : " المقصود هنا أن العلماء كلهم متفقون على أن الكذب في الرافضة أظهر منه في سائر طوائف أهل القبلة " ٨٩ .

وقال : " وفي الجملة : فمن جرب الرافضة في كتابهم وخطابهم علم أنهم من أكذب خلق الله ، فالرافضة أكذب من كل طائفة باتفاق أهل المعرفة بأحوال الرجال " ٩٠ .

وقال : " أصل بدعتهم مبنية على الكذب على الرسول — ﷺ — وتكذيب الأحاديث الصحيحة ، ولهذا لا يوجد في فرق الأمة من الكذب أكثر مما يوجد فيهم " ٩١ .  
وهذه الطائفة — وإن كان نقلها غير موثوق به عند أكثر المسلمين — إلا أنه لا يخرجها عن كونها من الطوائف التي تعتمد النقل .

أما متأخرو الشيعة ، فقد اعتمدوا على العقل .  
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — : " وأما عمدتهم في النظر والعقليات ، فقد اعتمد متأخروهم على كتب المعتزلة ، ووافقوهم في مسألة الصفات والقدر " ٩٢ .

٨٨ منباج السنة النبوية ( ٥٩/١ ) .

٨٩ منباج السنة النبوية ( ٦٦/١ ) .

٩٠ منباج السنة النبوية ( ٤٦٧/٢ — ٤٦٨ ) .

٩١ مجموع الفتاوى ( ٣١/١٣ ) .

٩٢ منباج السنة النبوية ( ٧٠/١ ) .



ويقول أحد متأخريهم وهو الدكتور موسى الموسوي ( شيعي معاصر ) :  
 اتخذت الشيعة تلك القاعدة العقلية التي تقول : كل ما حكم به العقل حكم به الشرع ،  
 أي أن المستقلات العقلية التي لا يجد العقل إلا بدا من قبولها أو رفضها ، فالشرع يحكم  
 بذلك " ٤٣ .

الطائفة الثالثة : الإباضية .

وهذه الطائفة من طوائف الخوارج تعتمد على الرواية ، ولهم كتب معتمدة في  
 ذلك ، أجلبها عندهم : " مسند الربيع بن حبيب " الذي هو عندهم أجل كتاب بعد  
 كتاب الله — تعالى — ويليهِ في الرتبة كتب الصحاح الأخرى .  
 وقد صرحوا بأن العقل لا حكم له في شيء من الوجوب الشرعي ، سواء كان في  
 التوحيد أو غيره .

يقول السالمي : " وزهد الجمهور منا إلى أن العقل لا حكم له في شيء من  
 الوجوب الشرعي ، والمراد بالوجوب الشرعي عندنا هو ما يترتب عليه الثواب والعقاب ،  
 فلا وجوب عندنا قبل الشرع في شيء من الأصوليات والفرعيات ، لا فرق في ذلك بين  
 التوحيد وغيره " ٤٤ .

ولكن كان الإباضية يصرحون بهذا ، إلا أنهم عند التطبيق يخالفون كما يخالف  
 غيرهم من طوائف المتكلمين ، فتجدهم يعتمدون على العقل في المسائل الكبار وهذا  
 ظاهر في الصفات ٤٥ والرؤية ٤٦ ، فحججهم التي يسوقونها في النفي هي حجج المعتزلة  
 نفسها ، وهي حجج عقلية .

وكثير مما جاء في مسند الربيع بن حبيب من آثار أو أحاديث يحتجون بها ، فهي  
 آثار يظهر فيه المنحى العقلاني ٤٧ ، وهذا مما يدل على أن هذه الآثار والأحاديث مكذوبة ،  
 وبخاصة إذا عرف أن هذا المسند مجهول المؤلف ٤٨ .  
 المنهج العقلي : وهو الذي يعتمد العقل في دراسته للعقائد ، فما قبله العقل قبل  
 معتقدا ، وما لا فلا .

وهذا المنهج — في الحقيقة — هو منهج كثير من الطوائف ، لكن الذي شهره ،  
 وأكثر منه هم المعتزلة .

فالأساس المعتبر في الدين عندهم هو العقل وأما النصوص الشرعية فإنها مؤيدة  
 ومؤكدة لمدرجات العقل وأحكامه ، وما جاء منها مخالفا لما يراه العقلانيون ، فإنهم  
 ينجحون إلى تأويله وفق مرئيات العقول .

بل إن من أصحاب هذه المدرسة من ادعى أن الله — تعالى — لم يكمل لنا سوى  
 الأمور الشرعية ، وأما العقلية — وهي قضايا الاعتقاد — فلا ، فقد قال القاضي عبد  
 الجبار عند قوله — تعالى — : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ : " المراد أنه أكمل  
 الشرائع ، لا الأمور العقلية " ٤٩ .

ولكن كان العقلانيون يقولون بالعقل ويعظمونه ، إلا أن هذا لا يعني أنهم لا  
 يستدلون بالنقل ، لكن متى يكون النقل عندهم دليلا ؟ .

لقد أبان القاضي عبد الجبار عن هذه القضية ، حين قال : " ويمكن أن نستدل  
 على هذه المسألة بالعقل والسمع جميعا ؛ لأن صحة السمع لا تقف عليها ، وكل مسألة لا  
 تقف عليها صحة السمع فلا استدلال عليها ممكن " ٥٠ .

ومن الطوائف التي تعتمد العقل : الأشعرية ، وإن كانوا لم يشهروا به كما شهر  
 به المعتزلة ، ولعل السبب في ذلك .:

٤٧ انظر على سبيل المثال الجامع الصحيح - مسند الربيع بن حبيب ( ص ٣٥ - ٦٠ ) ، حيث أورد تأويلات

كثيرة من جنس تأويلات المظلة ، ونسبها إلى بعض الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - .

٤٨ انظر : مناهج المحققين د / أبو لبابة الطاهر حسين ( ص ٥٩ ) مطبوع على الآلة الكاتبة .

٤٩ المغني في أبواب العدل والتوحيد ( ١٦٧ / ١٢ ) .

٥٠ شرح الأصول الخمسة ( ص ٢٣٣ ) .

٤٣ الشيعة ولتصحح ( ص ٩٠ - ٩١ ) .

٤٤ مشارق أنوار العقول ( ص ٤٦ ) .

٤٥ انظر : مناجاة الطالبين وبلاغ الراغبين للرسناني ( ٣٩٨ / ١ - ٤٠٧ ) .

٤٦ انظر : بحجة أنوار العقول للسالمي ( ٦١ / ١ ) .

\* اعتماد المتقدمين منهم في جملة من مسائل الاعتقاد على النقل ، كما هو حال أبي بكر البيهقي<sup>١٠١</sup> ، بل حال إمامهم أبي الحسن الأشعري الذي كان يقول بإثبات الصفات الخيرية الذاتية<sup>١٠٢</sup> .

• اعتمادهم في المسائل التي يسمونها بالسمعيات على النقل .  
ولكن ينبغي أن يلحظ أن الأشعرية ليس استدلالهم بالنقل على ما يسمونه بالسمعيات من جنس استدلال أهل السنة والجماعة ؛ لأن ذلك — عندهم — غير مخالف للعقل ولا مستحيل فيه .

يقول أبو بكر الباقلاني : " ويجب أن يعلم أن كل ماورد به الشرع من عذاب القبر وسؤال منكر ونكير ، ورد الروح إلى الميت عند السؤال ، ونصب الصراط والميزان والحوض والشفاعة للعصاة من المؤمنين ، كل ذلك حق وصدق ، ويجب الإيمان والقطع به ؛ لأن جميع ذلك غير مستحيل في العقل<sup>١٠٣</sup> " .  
فقاله : " لأن جميع ذلك غير مستحيل في العقل " سائر على المنهج الذي عليه الأشعرية ، وهي القاعدة الكلية أو القانون الكلي الذي يعتمدون عليه ، وهو أن النقل لا يعمل به ما دام مخالفا للعقل ومتعارضا معه .

ويقول أبو المعالي الجويني وهو يذكر مقدمات السمعيات التي لا بد من الإحاطة بها : " فإذا ثبتت هذه المقدمة ، فتعين بعدها على كل معتن بالدين واثق بعقله أن ينظر فيما تعلق به الأدلة السمعية ، فإن صادفه غير مستحيل في العقل ، وكانت الدلالة السمعية قاطعة في طرقها ، لا مجال للاحتمال في ثبوت أصولها ولا في تأويلها — فما هذا سبيله — فلا وجه إلا القطع به<sup>١٠٤</sup> " .

فالأمر مشروط عنده بعدم وجود المعارض العقلي .  
وعليه فالأشعرية في استدلالهم على هذه الأمور بالنقل استدلال مشروط ، وليس استدلالا مطلقا كما عليه أهل السنة والجماعة .

<sup>١٠١</sup> انظر كتيبه : الأسماء والصفات ، والاعتقاد ، والبعث والنشور ، ودلائل النبوة .

<sup>١٠٢</sup> انظر : الإبانة عن أصول الديانة ( ص ٥٣ — ٥٨ ) .

<sup>١٠٣</sup> الإنياف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به لأبي بكر الباقلاني ( ص ٥١ ) .  
<sup>١٠٤</sup> انظر : الإنياف عن أصول الاعتقاد ( ص ٣٠١ ) .

فمن قال بأنهم على منهج عقلي صرف لم يجانب الصواب .

- قولهم بالتحسين والتقيح الشرعيين ، وإنكارهم للتحسين والتقيح العقليين<sup>١٠٥</sup> .
- صراعهم مع المعتزلة ، مما يظن معه أن الصراع إنما هو في مصدر التلقي أنثي هو العقل عند المعتزلة .

فلعل هذه بعض الأسباب التي لم تشهر الأشعرية في هذا الباب كما شبر به المعتزلة ، وإلا فالقوم على طريقة واحدة .

يقول الرازي : " . . . فاعلم أن ههنا قانونا كليا ، وهو أنا إذا رأينا الظواهر العقلية معارضة للدلائل العقلية ، فإن صدقناهما معا ، لزم الجمع بين النفي والإثبات ، وإن كذبناهما معا لزم رفع النفي والإثبات ، وإن صدقنا الظواهر العقلية وكذبنا الشواهد العقلية القطعية ، لزم الطعن في الظواهر العقلية أيضا ؛ لأن الدلائل العقلية أصل المظواهر العقلية ، فتكذيب الأصل لتصحيح الفرع يفضي إلى تكذيب الأصل والفرع ، فلم يبق إلا أن تصدق الدلائل العقلية ويشتغل بتأويل الظواهر العقلية ، أو يفوض علمها إلى الله ، وعلى التقديرين فإنه يظهر أن الظواهر العقلية لا تصلح معارضة للقواطع العقلية ، فهذا هو القانون الكلي في هذا الباب<sup>١٠٦</sup> " .

فهذا هو القانون الكلي عند الأشعرية في مسألة العقل والنقل ، وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — أن هذا الأمر متلقى عن المعتزلة والجهمية ، فإنه لما ساق حجج الرازي قال : " وهذا الكلام في الأصل من قول الجهمية والمعتزلة وأمثالهم ، وليس من قول الأشعري وأئمة أصحابه ، وإنما تلقاه عن المعتزلة متأخرو الأشعرية لما مالوا إلى نوع من التجهم<sup>١٠٧</sup> " .

كما أن هناك طوائف — كما تقدم — قد يكون شعارها النقل ، لكن عند التطبيق أو على الأقل عند بحث بعض المسائل يعملون العقل ، ويعظمونه ، ويقدمونه على النقل ، كما هو الحال عند الشيعة والإباضية .

<sup>١٠٥</sup> انظر : الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني ( ص ٢٥٨ ) ، نهاية الإقدام في علم الكلام

للشهرستاني ( ص ٣٧٠ ) ، المرافق للعقد الإيجي ( ص ٣٢٣ ) ، شرح السننوية الكبرى للسوسني ( ص ٣٤٤ ) .

<sup>١٠٦</sup> الأربيعين في أصول الدين للرازي ( ١٦٣/١ — ١٦٤ ) ، وانظر : أساس التديس له ( ص ٢٢٠ — ٢٢١ ) .

<sup>١٠٧</sup> دره معارض العقل والنقل ( ٩٦/٧ — ٩٧ ) .



كما أنه لا يعني القول أن هذه الطائفة أو تلك حين تقول بتقدم العقل وتعظيمه يعني أن النقل مطرح عندهم كلية ، لكن تقدم العقل هو الأعم الأغلب .  
والحق أن هذا المنهج — أعني المنهج العقلي — منهج قاصر ، مصادم للنصوص ، لأن العقل لا يعدو كونه آلة للتمييز بين الحق والباطل<sup>١٠٨</sup> ، والصحيح والفساد ، والقبيح والحسن ، والسنة والبدعة ، ولولاه لم يكن تكليف ، ولا توجه أمر ولا نهي<sup>١٠٩</sup> ، وهو " شرط في معرفة العلوم ، وكمال وصلاح الأعمال ، وبه يكمل العلم والعمل ، لكنه ليس مستقلا بذلك ، فهو في النفس غريزة وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين ، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار ، وإن انفرد بنفسه لم يصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها ، وإن عزلت بالكلية كانت الأقوال والأفعال مع عدمه أمورا حيوانية<sup>١١٠</sup> والقرآن الكريم مخاطب ذوي العقول والألباب والذين يتفكرون ، لكن التحريم والتحليل والتشريع والإخبار بالغيبيات وغير ذلك من أمور الاعتقاد ، فإنما مردها إلى الشرع لا للعقل ، وكذا ما يترتب على ذلك من عقاب وثواب ، إذ العقول قاصرة عن تحصيل المعرفة الدينية ، فما قامت الحجة على الناس إلا ببعثة الرسل وإنزال الكتب<sup>١١١</sup> ، والعقل لا يدرك الأشياء على وجه الإحاطة التامة والمعرفة الكلية ، وإنما يعرفها جملة ، وأما تفاصيل تلك الأمور فإنما تعلم إما عن طرق السمع أو عن طريق الجس<sup>١١٢</sup> .

وقد ذكر الشاطبي — رحمه الله تعالى — تقسيما للعلوم على وجه العموم يوضح منزلة العقل ، ويبين قدره وحظه منها ، حيث ذكر أن العلوم ثلاثة :  
الأول : علوم ضرورية نظرية ، وهذه لا يمكن التشكيك فيها بحال من الأحوال .  
الثاني : علوم نظرية مكتسبة بالنظر والاستدلال ، وهذا النوع يرجع العقل في تحصيلها إلى النوع الأول ، وهي قسمان :

<sup>١٠٨</sup> انظر : الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشعر ( ١ / ١١٦ ) .

<sup>١٠٩</sup> انظر : الاعتصام للشاطبي ( ٢ / ٣٢١ ) .

<sup>١١٠</sup> جموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ( ٣ / ٣٣٩ ) .

<sup>١١١</sup> انظر : الاعتصام للشاطبي ( ٢ / ٣٢١ ) .

<sup>١١٢</sup> انظر : تنصيل الناشئين وتحصيل السامعين للراغب الأصفهاني ( ص ١٤٢ ) .

أ — ما تمحض العمل فيه للعقل ، كعلم الرياضيات والطبيعات ونحوها .  
ب — ما اشترك فيه العقل مع أدلة الشرع ، بالنظر فيها ، والاستنباط منها ، وهذا يدخل فيه شيء كثير من أمور الشرع .

الثالث : علوم غيبية ، وهذه لا يمكن للعقل أن يدركها إلا بتعليم وإخبار ، فحظ العقل من هذا النوع : الفهم والتسليم والإثبات ، وعدم الاعتراض<sup>١١٣</sup> .

فالعقل مصدر من مصادر المعرفة ، غير أنه يحتاج إلى الشرع ، فليس مستقلا بذاته . وأهل السنة والجماعة لا يهتمون العقل ولا يعطلونه ، بل يهتمون بشأنه ، غير أنهم لا يجعلونه في منزلة فوق منزلته ، ولا يجعلونه حجة بنفسه ؛ لأن الله — تعالى — يقول : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾<sup>١١٤</sup> ولم يقل عقلا .

وقال — تعالى — : ﴿ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِقَلَّ يُكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾<sup>١١٥</sup> ولم يقل : بعد العقل<sup>١١٦</sup> .

وقال — تعالى — : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلِّقَ فِيهَا فَوَجَّ سَأَاهُمْ خَرَّتْهَا أَلَمٌ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾<sup>١١٧</sup> قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ﴾<sup>١١٨</sup> وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾<sup>١١٩</sup> فَأَعْرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُخِّقُوا لَأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾<sup>١٢٠</sup> .

وقال — تعالى — : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتَبَحَثُوا يُنَادِيهِمْ قُلُوبُهُمْ قَالُوا لِمَ يَنصَرُّ بِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلَّذِينَ عَلَى ٱلْكَافِرِينَ ﴾<sup>١٢١</sup> .

<sup>١١٣</sup> انظر : الاعتصام ( ٢ / ٣١٨ ) ، وانظر قريبا من هذا التقسيم : الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصفهاني

( ١ / ٣٢٠ ) .

<sup>١١٤</sup> الإسراء ، آية ( ١٥ ) .

<sup>١١٥</sup> انظر : الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشعر ( ١ / ١١٦ ) .

<sup>١١٦</sup> سورة الملك ، آية ( ٨ - ١١ ) .

<sup>١١٧</sup> سورة الزمر ، آية ( ٧١ ) .



في هذه النصوص — وغيرها كثير جدا — دال على أن الحجة إنما تقوم بإرسال الرسل ، وأما دون إرسال الرسل فلا حجة ، وهذا بين بحمد الله تعالى .

قال أبو نصر السجزي — رحمه الله تعالى — : " ولا خلاف بين المسلمين في أن كتاب الله لا يجوز رده بالعقل ، بل العقل دل على وجوب قبوله والالتزام به ، وكذلك قول الرسول — ﷺ — إذا ثبت عنه لا يجوز رده ، وأن الواجب رد كل ما خالفهما أو أحدهما .

واتفق السلف على أن معرفة الله من طريق العقل ممكنة غير واجبة ، وأن الوجوب من طريق السمع ؛ لأن الوعيد مقترن بذلك ، قال — تعالى — : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾<sup>١١٨</sup> فلما علمنا بوجود العقل قبل الإرسال ، وأن العذاب مرتفع عن أهله ، ووجدنا من خالف الرسل والنصوص مستحقا للعذاب بينا أن الحجة هي ما ورد به السمع لا غير .

وقد اتفقنا — أيضا — على أن رجلا لو قال : العقل ليس بحجة في نفسه ، وإنما يعرف به الحجة لم يكفر ولم يفسق ، ولو قال رجل : كتاب الله — سبحانه — ليس بحجة علينا بنفس ، كان كافرا مباح الدم ، فتحققنا أن الحجة القاطعة هي التي يرد بها السمع لا غير . . . وإنما ورد الكتاب بالتنبيه على العقل وفضله ، وبين أن من خالف الكتاب ممن لا يعقل ؛ لأن العقل يقتضي قبول العبد من مولاه ، وترك ظنه له ، ومصيره إلى طاعته ، وبحكم بفتح ما خالف ذلك<sup>١١٩</sup> .

وقال أبو المظفر السمعاني — رحمه الله تعالى — : " وأعلم أن فصل ما بيننا وبين المتدعة هو مسألة العقل ، فإنهم أسبوا دينهم على المعقول ، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعا للمعقول ، وأما أهل السنة فقالوا : الأصل في الدين الاتباع ، والمعقول تبع ، ولو كان أساس الدين على المعقول لا ستغنى الخلق عن الوحي وعن الأنبياء — صلوات الله عليهم

— ولينطل معنى الأمر والنهي ، ولقال من شاء ما شاء ، ولو كان الدين بني على المعقول لجاز للمؤمنين ألا يقبلوا شيئا حتى يعقلوا<sup>١٢٠</sup> .

وقال ابن القيم — رحمه الله تعالى — : " إن عقل الرسول ﷺ أكمل عقول أهل الأرض على الإطلاق ، فلو وزن عقله بعقولهم لرجح بها كلها ، وقد أخبر — سبحانه — أنه قبل الوحي لم يكن يدري ما الإيمان ، كما لم يكن يدري الكتاب ، فقال — تعالى — : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنت تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ .

وقال — تعالى — : ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ يَتِيمًا فَكَاوِيًّا ۖ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ۖ ﴾<sup>١٢١</sup>

وتفسير هذه الآية بالآية التي في آخر الشورى ، فإذا كان أعقل خلق الله على الإطلاق إنما حصل له الهدى بالوحي ، كما قال — تعالى — : ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي ۖ وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴾<sup>١٢٢</sup> ، فكيف يحصل لسفهاء العقول وأخفاء الأحلام ، وفراش الأبواب الاهتداء إلى حقائق الإيمان بمجرد عقولهم دون نصوص الأنبياء ؟<sup>١٢٣</sup> .

النتيجة الكشفية الإلهامي والدوقي :

وهذا المنتج يعتمد المتصوفة ، بل يعتبرونه أجل العلوم وغايتها .

قال أبو حامد الغزالي ( ت ٥٠٥ ) — وهو يذكر أقسام العلوم — : " القسم الأول : علم المكاشفة ، وهو علم الباطن ، وذلك غاية العلوم<sup>١٢٤</sup> .

<sup>١٢٠</sup> الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة لأصحابها ( ٣٢٠/١ — ٣٢١ ) .

<sup>١٢١</sup> سورة الضحى ، آية ( ٧-٦ ) .

<sup>١٢٢</sup> سورة نبا ، آية ( ٥٠ ) .

<sup>١٢٣</sup> الصراع المرسلة على الجهمية والمعتلة لابن القيم ( ٧٣٤/٢ — ٧٣٥ ) .

<sup>١٢٤</sup> ( إحياء علوم الدين ( ٣١/١ ) .

<sup>١١٨</sup> الإبراء ، آية ( ١٥ ) .

<sup>١١٩</sup> رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ( ص ٩٣ — ٩٥ ) .



وقال في مسألة العلم الذوقي : " . . . فعلمت — يقينا — بأنكم أرباب الأحوال ، لا أصحاب الأقوال ، وأن ما يمكن تحصيله بطرق العلم فقد حصلته ، ولم يبق إلا ما لا سبيل إليه بالسمع والتعلم ، بل بالذوق والسلوك <sup>(١٢٥)</sup> . . . " وقال محيي الدين بن عربي ( ت. ٦٣٨ ) في العلم الإلهامي : " نحن — بحمد الله — لا نعلم في جميع ما نقوله إلا على ما يلقيه الله — تعالى — في قلوبنا ، لا على ما تحتمله الألفاظ <sup>(١٢٦)</sup> .

وقال في العلم الذوقي : " جميع علومنا من علوم الذوق ، لا من علم بلا ذوق ، فإن علوم الذوق لا تكون إلا عن تجل إلهي ، والعلم قد يحصل لنا بنقل المخبر الصادق وبالنظر الصحيح <sup>(١٢٧)</sup> .

ومن اصطلاحاتهم — أيضا — في هذا الباب ما يسمونه بالعلم الإشرافي أو المعرفة الإشرافية ، وهي — كما يزعمون — " نور يقذفه الله في الصدر ، وهو مفتاح أكثر المعارف ، وهذه المعرفة هي العلم البقي الذي ينكشف فيه المعلوم انكشافا لا يبقى معه ريب <sup>١٢٨</sup> .

وهذا النور يفيض على النفس عند تجردها من المواد الجسمية <sup>١٢٩</sup> . ويرى المتصوفة أن نصوص الكتاب والسنة تعرضان على الكشف ، فما وافقه منهما فذاك ، وإن لم يوافقه وجب تأويلهما .

يقول أبو حامد الغزالي : " الاقتصاد بين هذا الانحلال كله وبين جمود الخبالة دقيق غامض ، لا يطلع عليه إلا الموفقون الذين يدركون الأمور بنور إلهي لا بالسمع ، ثم إذا انكشفت لهم أسرار الأمور على ما هم عليه ، نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة ،

<sup>(١٢٥)</sup> المنفذ من الضلال لأبي حامد الغزالي ( ص ٦١ ) .

<sup>(١٢٦)</sup> البراهيت والجواهر في عقيدة الأكابر ( ٢٤/٢ ) .

<sup>(١٢٧)</sup> البراهيت والجواهر في عقيدة الأكابر ( ٨٤/٢ ) .

<sup>١٢٨</sup> المنفذ من الضلال لأبي حامد الغزالي ( ) .

<sup>١٢٩</sup> انظر : المحم الفلسفي لجميل صليبا ( ٩٣/١ ) .

فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه ، وما خالف أولوه ، فأما من يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع المجرد ، فلا يستقر له فينجا قدم ، ولا يتعين له موقف <sup>١٣٠</sup> .

وهذا المنهج — كما ترى — منهج فاسد عقيم ، يجعل الرسالات بمنزلة ، فحقيقته : لا حاجة للرسول بعد الذوق والإلهام والكشف ، وحقيقته : أن الله — تعالى — لم يكمل لنا الدين ، ولم يختم الرسالة بمحمد ﷺ .

ثم ما الضابط الذي يعلم به صدق هذا الكشف والإلهام ؟ وما حدوده ؟ وما طريقة التمييز بين الصادق والكاذب ممن يدعون الإلهام ؟ كل هذه الأسئلة التي لا إجابة لها تدل على فساد طريقة القوم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — : " قلت : هذا الكلام مضمونه لا يستفاد من خير الرسول ﷺ شيء من الأمور العلمية ، بل إنما يدرك ذلك كل إنسان بما حصل له من المشاهدة والنور والمكاشفة ، وهذان أصلان للإلهاد ؛ فإن كل ذي مكاشفة إن لم يزغها بالكتاب والسنة وإلا دخل في الضلالات <sup>١٣١</sup> . فيذه أهم المناهج في هذا الباب ، والله أعلم .

<sup>١٣٠</sup> إحياء علوم الدين ( ١٠٤/١ ) .  
<sup>١٣١</sup> درء التعارض ( ٣٤٨/٥ ) .

## منهج الاستدلال العقلي

ذكر العلماء أن الدلالة في القرآن العظيم والسنة النبوية الكريمة على نوعين :

١ - دلالة خبرية ، وهذه الدلالة كدلالة القرآن والسنة على أسماء الله - تعالى - الحسنى ، وصفاته العلى ، ودلالاتها على اليوم الآخر والملائكة والكتب والأنبياء وغير ذلك .

مثال هذا في النصوص : قوله - تعالى - : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ١٣٤ ، وقوله - تعالى - : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ١٣٦ ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ إِلَّا بِحَبْلٍ مُبِينٍ ﴾ ١٣٥ ، وقوله - تعالى - : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ١٣٦ ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ إِلَّا بِحَبْلٍ مُبِينٍ ﴾ ١٣٥ .

وهذه الدلالة الخبرية لم يحل فيها الناس على مجرد الخير فقط ، فإن آيات الله العبادية المشهودة في خلقه تدل على صدقه ١٣٧ .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : " فإن الكتاب والرسول وإن كان يخبر أحيانا بخبر مجرد ، كما يأمر - أحيانا - بأمر مجرد ، فهو يذكر مع إخباره عن الله - تعالى - وملائكه وكتبه ورسله من الدلالة والبيان والهدى والإرشاد ، ما يبين الطرق التي يعلم بها ثبوت ذلك ، وما يهدي القلوب ويدل العقول على معرفة ذلك ، ويذكر من الآيات والأمثال المضروبة - التي هي مقاييس عقلية وبراهين يقينية - ما لا يمكن أن يذكر أحد من أهل الكلام ما يقاربه ، فضلا عن ذكر ما يماثله أو يفضل عليه " ١٣٨ .

٢ - دلالة عقلية سمعية ، وهي التي تكون فيها الدلالة بطريق التنبيه والإرشاد على

الدليل العقلي ١٣٩ .

والقرآن مملوء من ذكر الأدلة العقلية التي

ووحدايته وعلمه وقدرته وحكمته ورحمته ،

وغالب أدلة النبوة والمعاد والصفات والتوحيد

ومثال هذا النوع في كتاب الله - تعالى -

يَتَأُولَى الْأَبْصَارِ ﴿١٤٠﴾ ، وقوله - تبارك -

أَنَا خَلَقْتُهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴿١٤١﴾ ،

النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّنَّ الْبَعْثُ فَإِنَّا خَلَقْ

عَلَقَهُ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخْلَقَةٍ وَغَيْرِ مُخْلَقَةٍ لِنَبِّئِ

أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا

وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا

الْأَرْضِ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ

وَنَبَّيْحَ ﴿١٤٢﴾ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُخَيِّ إِلَه

وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ

وقد ذكر أبو محمد بن حزم أنه لا خلاف بين أ

في وجوب الأخذ بما في القرآن ١٤٣ .

كما أن الرازي يذكر أنه قد أقر " الكل بأنه لا

على ما ورد في القرآن " ١٤٤ .

١٣٨ الصواعق المرسلة ( ٧٩٣/٢ ) .

١٣٩ انظر : الصواعق المرسلة ( ٩٠٨/٣ ) .

١٤٠ سورة العنكبوت ، آية ( ٢ ) .

١٤١ سورة مريم ، آية ( ٧٦ ) .

١٤٢ سورة الحج ، آية ( ٥ - ٧ ) ، وانظر : العواصم من القواصم ( ٣ ) .

١٤٣ انظر : الإحكام لابن حزم ( ٩٦/١ ) .

١٤٤ الأربعين في أصول الدين ( ٤٠/٢ ) .

١٣٤ سورة البقرة ، آية ( ٢٥٥ ) .

١٣٥ سورة الأعراف ، آية ( ١٨٠ ) .

١٣٦ سورة الإسراء ، آية ( ١١٠ ) .

١٣٧ انظر : الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة ( ٧٩٣/٢ - ٧٩٤ ) .

١٣٨ ذره تعارض العقل والنقل ( ٣٥٢/٧ ) .

١٣٩ انظر : الصواعق المرسلة ( ٧٩٣/٢ ) .



وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - أن "جميع الطوائف - حتى أئمة الكلام والفلسفة - معترفون باشتغال ما جاءت به الرسل على الأدلة الدالة على معرفة الله وتصديق رسله" ١٤٥ .

كما أن ابن الوزير اليماني (ت ٨٤٠) ذكر إجماع علماء الإسلام من جميع الطوائف على هذا ، وساق أقوال كثير منهم فيها ١٤٦ .

ومع ما ذكر من إجماع الطوائف على ما تقدم إلا أن أهل البدع عند التطبيق يجابون هذا ، فإنهم لهم تجاه نصوص الأنبياء طرائق يمكن حصرها في الآتي ١٤٧ :

الطريقة الأولى : طريقة التبديل ، وأهل هذه الطريقة نوعان :

النوع الأول : أهل الوهم والتخيل ١٤٨ ، وهم الذين يقولون بأن الأنبياء أخبروا عن الله - تعالى - وعن اليوم الآخر وعن الجنة والنار والملائكة بأمر غير مطابقة للأمر في نفسه ، ولم تفصح الأنبياء للخلق بالحقائق ، ويرون أن الأنبياء تكلمت بمثل هذا لمصلحة الجمهور .

وهؤلاء يرون أن الأنبياء أرادوا ظواهر النصوص ، وأردوا من الناس أن يفهموا هذه الظواهر ، وإن لم يكن لها في نفس الأمر حقيقة .

والقائلون بهذا القول منهم من يقول بأن الأنبياء يعلمون الحق لكنهم أظهروا خلافه للمصلحة ، ومنهم من يقول بأن الأنبياء لا يعلمون فهم كمثل من يخاطبونهم .

وهذه طريقة الفلاسفة ١٤٩ .

النوع الثاني : أهل التحريف والتأويل ١٥٠ ، وهم الذين يقولون : إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال إلا ما هو الحق في نفس الأمر ، وإن الحق في نفس الأمر هو ما علمناه بعقولنا ، ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات .

١٤٥ درء التعارض ( ٥٣/٩ ) .

١٤٦ انظر : ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ( ص ١٥ - ٢٢ ) .

١٤٧ انظر : درء التعارض ( ١٦ - ٨/١ ) ، الفتوى الحموية الكبرى ( ص ٢٨٢ - ٢٨٦ ) ، وفتن : الصواعق المرسلات لابن القيم ( ٢/ ٤٢٥ - ٤١٨ ) .

١٤٨ انظر : درء التعارض ( ١٢ - ٨/١ ) ، الفتوى الحموية ( ص ٢٨٢ - ٢٨٤ ) ، مجموع الفتاوى ( ٦٧/٤ ) ، الصواعق المرسلات ( ٤٢٢ - ٤١٨/٢ ) .

١٤٩ انظر : الشفا - الإبيات - رسالة في إثبات النبوات لابن سينا ( ٤٤١/١ - ٤٤٣ ) ، رسائل إخوان الصفا ( ٨٨/٣ ) ، مناجاة الأئمة لابن رشد ( ص ٤٥ ) .

١٥٠ انظر : درء التعارض ( ١٣ - ١٢/١ ) ، الفتوى الحموية ( ص ٢٨٥ ) ، مجموع الفتاوى ( ٦٧/٤ ) ، الصواعق المرسلات ( ١٨/٢ ) .

ولأجل أن أكثر تأويلاتهم لا تكون إلا لدفع المعارض لا لطلب مراد المتكلم ، فقد جاء أكثرها غير مجزوم به ، فيقولون : يجوز أن يراد به كذا ، ويجوز أن يراد به كذا .

وهذه طريقة كثير من المتكلمين من المعتزلة والشيعة والأشعرية وغيرهم .

وقد صنّفوا المصنفات على هذه الطريقة ، وفسروا القرآن في كتب التفسير بما ، ومن هذه المصنفات :

— تلخيص البيان في مجازات القرآن ، للشريف الرضي ( ت ٤٠٦ ) .

— متشابه القرآن ، للقاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي .

— تنزيه القرآن ، للقاضي عبد الجبار أيضا .

— قانون التأويل ، لأبي بكر بن العربي .

ومنها ما يتعلق بالأحاديث ، ومن أمثلته :

— المجازات النبوية ، للشريف الرضي .

— مشكل الحديث ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك المتوفى سنة ٤٠٦ .

— دفع شبه التشبيه بألف التحريف ، لابن الجوزي ( ت ٥٩٧ ) .

— أساس التقديس للمفخر الرازي ، وهو الكتاب الذي رد به على ابن خزيمة .

وغيرها كثير جدا .

الطريقة الثانية : طريقة التجهيل والتضليل ١٥١ .

وحقيقة هذه الطريقة دعوى أن الأنبياء وأتباعهم جاهلون ضالون ، لا يعرفون

مراد الله بخطابه ، وهؤلاء طائفتان :

الطائفة الأولى : وهي التي تدعي أن المراد بالنصوص خلاف مدلولها الظاهر

والمفهوم ، ولا يعرف أحد من الملائكة ولا الأنبياء ولا العلماء ما أمر الله بما .

الطائفة الأخرى : وهي التي تقول : تجري النصوص على ظاهرها ، وتحمل على

ظاهرها ، ومع هذا فلها تأويل لا يعلمه إلا الله ، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلا يخالف

ظاهرها ، وقالوا - مع هذا - إنما تحمل على ظاهرها .

١٥١ انظر : درء التعارض ( ١٧ - ١٥/١ ) ، الفتوى الحموية ( ص ٢٨٩ - ٢٩٠ ) ، مجموع الفتاوى ( ٦٧/٤ ) ، الصواعق المرسلات ( ٤٢٢ - ٤٢٤ ) .

وهذا قول أهل التفويض<sup>١٥٢</sup> ، وهذا المنهج هو أحد مسلكين يسلكهما

الأشعرية في دراسة نصوص الصفات .

يقول إبراهيم اللقاني ( ت ١٠٤١ ) في جوهرة التوحيد<sup>١٥٣</sup> :

وكل نص أوهم التشبيها أوله أو فوض ورم تزيها

ويدعون أن هذا منهج السلف ١٥٤ ، وأنه هو المنهج الأسلم ١٥٥ .

الطريقة الثالثة : طريقة أهل التمثيل ، وهؤلاء فهموا من النصوص ما عرفوه

وشاهدوه ، فحملوا النصوص على ذلك .

وهذه طريقة المثلة<sup>١٥٦</sup> .

ويجمع هذه الطوائف كلها أمر هو دعواهم أن الرسل لم تبين المراد بالنصوص التي

يجعلونها مشكلة أو متشابهة<sup>١٥٧</sup> .

هذه هي طريقة أهل البدع تجاه نصوص الأنبياء — عليهم السلام — .

وأما منهج السلف ، فإنه منهج معظم للنصوص ، يجعل لها المكانة العظمى ، ولا

يقدم عليها شيئا مهما بلغت منزلة القائل به ، ويمكن بيان معالم منهجهم في الأمور

التالية :

أولا : الأخذ بظواهر النصوص ، وهو ما يسبق إلى ذهن ذي الفهم السليم العالم

بلغة الخطاب .

يقول ابن جرير — رحمه الله تعالى — : " والتأويل في القرآن على الأغلب الظاهر

من معروف كلام العرب المستعمل فيهم " ١٥٨ .

ويقول الإمام أبو أحمد محمد بن علي الكرجي ( ت ٣٦٠ ) : " كل صفة وصف الله بها

نفسه ، أو وصفه بما رسوله فليست صفة مجاز ، ولو كانت صفة مجاز لتحتم تأويلها ،

ولتليل : معنى البصر كذا ، ومعنى السمع كذا ، ولفسرت بغير السابق إلى الأنفهام ، فلما

<sup>١٥٢</sup> قنبر : خلاصة التفويض والإثبات بمسلمات رب العالمين لرضا نعلان ، مذهب أهل التفويض لأحمد القاضى .

<sup>١٥٣</sup> جوهرة التوحيد ( ص ٩١ ) مع شرحها تحفة لمريد .

<sup>١٥٤</sup> انظر : أساس التقديس للرازي ( ص ٢٣٦ - ٢٤٠ ) ، شرح جوهرة التوحيد ( ص ٩١ ) .

<sup>١٥٥</sup> انظر : شرح جوهرة التوحيد ( ص ٩١ ) .

<sup>١٥٦</sup> قنبر : لمواضع لمزلة ( ٢ / ٢٥ ) .

<sup>١٥٧</sup> قنبر : دره قنبر ( ١ / ١٦ ) .

<sup>١٥٨</sup> تفسير ابن جرير ( ٢ / ٣١٧ ) .

كان مذهب السلف إقرارها بلا تأويل ، علم أنها غير  
بين " ١٥٩ .

والمراد بالظاهر — كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية  
على طريق المقتضى ، وذلك مما يتداوله أهل العلم  
عند الخطاب إلى ذلك عند من له أدق ذوق ومع  
" ١٦٠ .

ولا يجوز أن يتكلم الله — تعالى — بكلام يخالف  
— مخاطب الناس بكلامه كي يمتثلوه ويعملوا به  
الناس بما لا يريد ، لم يبق هناك طريق للاعتناء  
رسوله ﷺ ١٦٢ .

والخطاب لما يحتمل التأويل وما لا يحتمله ثلاثة أنواع  
أولا : النص ، وهو الذي لا يحتمل التأويل ، وفي  
المتكلم ، وهذا شأن نصوص آيات الصفات والتو  
والقدر والملائكة والنبوات ، وغير ذلك من مسائل  
فيهذه النصوص تفهم عن الله — تعالى — وعن  
للتأويل عليها ؛ لكونها لا تحتل ذلك ١٦٣ .

ثانيا : الظاهر ، وهو الظاهر في مراده الذي يحتمل أن  
فهذا ظاهر في مراد المتكلم ، وإن كان يقبل التأويل  
في هذا النوع ينظر فيه إلى استعمال المتكلم به ، فإن  
، فإنه — حيث — يتمتع تأويله ؛ لأنه يكون حيث

<sup>١٥٩</sup> سير أعلام النبلاء ( ١٦ / ٢١٣ - ٢١٤ ) .

<sup>١٦٠</sup> بيان تلبس الجهمية ( ١ / ٣٧ ) .

<sup>١٦١</sup> انظر : المحصول في علم الأصول ( ١ / ٣٨٨ ) .

<sup>١٦٢</sup> انظر : المحصول ( ١ / ٣٩٠ ) .

<sup>١٦٣</sup> انظر : الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة ( ١ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ) .



مثال هذا : قوله — تعالى — : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ١٦٤: فإن استعمال هذا اللفظ في معناه المتبادر منه في كل المواضع ، يمنع من صرف عن ظاهره إلى معنى آخر وهو الاستيلاء الذي فسره به المتكلمون .  
قال ابن القيم — رحمه الله تعالى — : " وإذا تأملت نصوص الصفات التي لا تسمح الجمعية بأن يسموها نصوصا — فإذا احترموها قالوا : ظواهر سمعية ، وقد عارضتها القواطع العقلية — وجدتها كلها من هذا الباب " ١٦٥ .  
وإن لم يطرد استعماله في ذلك المعنى ، نظر إلى السياق المذكور فيه ، فإن كان السياق لا يحتمل إلا ذلك المعنى كان كالتص ، وإن كان يحتمله وغيره رجع فيه إلى عادة المتكلم وطريقته .

الثالث : خطاب مجمل أحيل بيانه على خطاب آخر .  
فهذا الخطاب عرضة للتأويل ، غير أن ابن القيم — رحمه الله تعالى — يقول : " وليس في كلام الله ورسوله من هذا النوع شيء من الجمل المركبة ، وإن وقع في الحروف المفتحة بما السور ، بل إذا تأمل من بصره الله طريقة القرآن والسنة وجدها متضمنة لرفع ما يوهم الكلام من خلاف ظاهره " ١٦٦ .  
وقد ضرب ابن القيم أمثلة على ذلك من القرآن .  
فمن ذلك قوله — تعالى — : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ ١٦٧ .  
فقد " رفع — سبحانه — توهم المجاز في تكليمه لكليمه بالمصدر المؤكد الذي لا يشك عربي القلب واللسان أن المراد به إثبات تلك الحقيقة ، كما تقول العرب : مات موتا ، ونزل نزولا " ١٦٨ .

١٦٤: سورة صه ، آية ( ٥ ) .  
١٦٥: الصواعق المرسلة على الجمعية والمعلقة ( ٣٨٨/١ ) .  
١٦٦: الصواعق المرسلة على الجمعية والمعلقة ( ٣٨٩/١ ) .  
١٦٧: سورة القصص ، آية ( ١٦٤ ) .  
١٦٨: الصواعق المرسلة على الجمعية والمعلقة ( ٣٨٩/١ ) .  
٣٩٧ — ٣٨٩/١

ثانيا : درء التعارض بين النصوص ، سواء كانت نصوص القرآن مع بعضها أو نصوص السنة مع بعضها ، أو نصوص القرآن مع نصوص السنة ، مع أنه لا يوجد تعارض في نفس الأمر ، وإنما التعارض في عين الناظرين ١٦٩ ؛ لأن التعارض علامة الاختلاف ، والاختلاف قد نفاه الله — تعالى — حيث قال : ﴿لَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ .

ولو كان التعارض في نفس الأمر ، لما تم فهم الخطاب .  
يقول الإمام الشافعي — رحمه الله تعالى — : " إن الله — عز وجل — وضع نبيه ﷺ من كتابه ودينه بالموضع الذي أبان في كتابه ، فالفرض على خلقه : أن يكونوا عالمين بأنه لا يقول فيما أنزل الله عليه إلا بما أنزل عليه ، وأنه لا يخالف كتاب الله ، وأنه بين عن الله — عز وعلا — معنى ما أراد الله " ١٧٠ .

ويقول — أيضا — : " لا يصح عن النبي ﷺ أبدا حديثان صحيحان متضادان ينفي أحدهما ما يشبه الآخر من غير جهة الخصوص والعموم والإجمال والتفسير إلا على وجه النسخ وإن لم يجده " ١٧١ .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " لا يجوز أن يوجد في الشرع خبران متعارضان من جميع الوجوه ، وليس مع أحدهما ترجيح يقدم به " ١٧٢ .

ويقول ابن القيم : " وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخا للآخر ، فهذا لا يوجد أصلا ، وبمعاد الله إن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق " ١٧٣ .

١٦٩ انظر : الكفاية في علم الرواية ( ص ٦٠٦ ) ، المسودة في أصول الفقه لآل نيب ( ص ٣٠٦ ) ، زاد المعاد لابن القيم ( ١٤٩/٤ ) ، شفاء العليل له ( ٦٧/١ ) ، الموافقات للشاطبي ( ٢٩٤/٤ ) ، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد لعثمان علي حسن ( ٣١٣/١ ) .

١٧٠ جامع العلم ( ص ١١٨ ) .

١٧١ إرشاد الفحول للشوكاني ( ص ٤٠٦ ) .

١٧٢ المسودة في أصول الفقه ( ص ٣٠٦ ) .

١٧٣ زاد المعاد ( ١٤٩/٤ ) .

ثالثا : العمل بالحكم ، والإيمان بالمشابه ، ورد متشابه النصوص إلى محكمها ١٧٤

قال — تعالى — : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالزَّيْحُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمِنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ .

رابعا : تفسير القرآن بالقرآن وبالسنة ، ثم الوارد عن الصحابة ، ثم ما تعرفه العرب من كلامها .

فالقرآن يفسر بعضه بعضا ، والسنة تفسر القرآن ، كما قال — تعالى — : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ١٧٥ .  
قال ابن كثير — رحمه الله تعالى — : " ثم قال — تعالى — : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ ﴾ من القرآن ﴿ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ أي من ربه ؛ لعلمك بمعنى ما أنزل الله عليك وحرصك عليه واتباعك له ، ولعلمنا بأنك أفضل الخلائق وسيد ولد آدم فتفصل لهم ما أجل ، وتبين لهم ما أشكل " ١٧٦ .

خامسا : تركهم التفسير بمجرد الرأي .

قال شيخ الإسلام : " فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام " ١٧٧ .  
وقد تخرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به ، بل تخرج من ذلك كبار الصحابة ١٧٨ .

١٧٤ انظر : مباح الاستدلال على مسائل الاعتقاد ( ٤٧١/٢ ) .

١٧٥ سورة النحل . آية ( ٤٤ ) .

١٧٦ تفسير القرآن العظيم ( ٥٧١/٢ ) .

١٧٧ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ( ٣٧٠ / ١٣ ) .

١٧٨ انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ( ٣٧١/١٣ ) ، تفسير القرآن العظيم ( ٥/١ ) .

فيذهب بعض معالم منهج السلف في الاستدلال بالدليل النقلي .



## ب

### منهج الاستدلال العقلي

لقد تقدم أن الشرع إنما يثبت بطريق النقل ، وأن العقل وإن كان يحسن ويقبح إلا أنه ليس له شيء من التشريع ، كما تقدم أن العقل أداة يعرف بها الشرع ، إذ الشرع موجه لذوي العقول ، أما من كان مصابا في عقله فإن الشارع إنما يخاطبه بقدر ما عنده من الإدراك والتمييز والعقل .

ومما ينبغي معرفته : أن كل ما جاء به من تكلم في الأدلة العقلية ، فإن القرآن قد بينه أحسن بيان وأتمه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — : " فإنه وإن كان يظن طوائف من المتكلمين والمتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق ، فدلالته موقوفة على العلم بصدق الخبر ، ويجعلون ما يبنى عليه صدق الخبر معقولات محضة ، فقد غلطوا في ذلك غلطا عظيما ، بل ضلوا ضلالا مبينا في ظنهم أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطريق الخبر المجرد ، بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها : أهل العلم والإيمان ، من أن الله — سبحانه وتعالى — بين من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره ، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بمخلاصه على أحسن وجه <sup>١٧٩</sup> .

ولقد سلك الباحثون في العقائد مناهج شتى للاستدلال العقلي عليها ، وسأعرض

هنا لما وقفت عليه منها :

أولا : الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد .

وهذا الاستدلال موجود لدى كثير من الطوائف كالمعتزلة <sup>١٨٠</sup> والأشعرية <sup>١٨١</sup> والماتريدية <sup>١٨٢</sup> وغيرهم .

<sup>١٧٩</sup> مجموع الفتاوى ( ٢٩٦/٣ ) .

<sup>١٨٠</sup> انظر : المخطط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ( ص ١٦٧ ) ، شرح الأصول الخمسة له ( ص ١٥١ — ١٥٢ ) ، المنبني في أبواب العدل والتوحيد له ( ٨٤/٧ ) ، المختصر في أصول الدين له ( ص ٢١٠ — ٢١١ ) ضمن رسائل العدل والتوحيد .

ومرادهم بهذا قياس ما غاب عنك مشاهدته بما شاهدته .

وقد عرفه القاضي عبد الجبار بأنه " الاستدلال بالمعلوم فيما بيننا على ما هو غائب عنا ، إذا كان الغائب لا يمكن معرفته ابتداء إلا بطريقة البناء على الشاهد " <sup>١٨٣</sup> .

وعرفه أبو حامد الغزالي بقوله : " ومعناه : أن يوجد حكم في جزئي معين واحد ، فينقل حكمه إلى جزئي آخر يشابهه بوجه ما " <sup>١٨٤</sup> .

إن الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد سلكه بعض النظار لإثبات بعض القضايا العقدية ، فالمعتزلة سلكوا هذا المنهج في إثباتهم لما يقولون به من الصفات ، فهذا القاضي عبد الجبار حينما جاء لإثبات صفة القدرة سلك هذا المسلك فقال : " وأما الذي يدل على أن صحة الفعل دلالة على كونه قادرا ، فهو أنا نرى في الشاهد جملتين : إحداها صح منه الفعل كالأحد منا ، والآخر تعذر عليه الفعل كالمرضى المدنف ، فمن صح منه الفعل فارق من تعذر عليه بأمر من الأمور ، وليس ذلك إلا صفة ترجع إلى الجملة ، وهي كونه قادرا ، وهذا الحكم ثابت في الحكيم تعالى ؛ لأن طرق الأدلة لا تختلف شاعدا وغائبا " <sup>١٨٥</sup> .

وبنحو هذا الكلام قاله في إثبات كونه — تعالى — عالما <sup>١٨٦</sup> ، وفي إثبات كونه — تعالى — حيا <sup>١٨٧</sup> ، وفي الأبواب المتعلقة بالقدر الذي يسمونه بالعدل أوجبوا على الله — تعالى — بعض الأمور وفقا لقاعدة التحسين والتقيح التي قاسوا فيها الخالق بالمخلوق ، فكل أمر يحسن بالمخلوق ويجعل به أوجبوه في حق الله ، وكل أمر يقبح في حق المخلوق

<sup>١٨١</sup> انظر : اللع في الرد على أهل الزيغ والبدع لأبي الحسن الأشعري ( ص ٣٧ ) ، التصيد لأبي بكر الباقلاني

( ص ١٢ ) ، الإرشاد لأبي المعالي الجويني ( ص ١٤٦ ) ، الغنية في أصول الدين لابن التبرلي الشافعي ( ص ٨٨ ) ،

شرح النسوتي على أم البراهين ( ص ١١٠ ) ، النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب للرزاني ( ٥٣٦/١ ) .

<sup>١٨٢</sup> انظر : التوحيد لأبي منصور الماتريدي ( ص ٧٠ ) ، شرح العقائد النسفية ( ص ٨٩ ) .

<sup>١٨٣</sup> المخطط بالتكليف ( ص ١٦٧ ) .

<sup>١٨٤</sup> معيار العلم ( ص ١١٩ ) .

<sup>١٨٥</sup> شرح الأصول الخمسة ( ص ١٥١ — ١٥٢ ) .

<sup>١٨٦</sup> شرح الأصول الخمسة ( ص ١٥٦ — ١٥٧ ) .

<sup>١٨٧</sup> شرح الأصول الخمسة ( ص ١٦١ ) .

منعوه<sup>١٨٨</sup> ، ولما قرر القاضي عبد الجبار مسألة التحسين والتفويض العقلين قال : " وإن حكم أفعال القدم في ذلك حكم أفعالنا<sup>١٨٩</sup> .  
ولما أراد أبو الحسن الأشعري — رحمه الله عليه — إثبات صفة الكلام لله — تعالى — كان من جملة أدلته هذا الدليل<sup>١٩٠</sup> .

وقال الشهرستاني وهو يعتقد مناظرة بين المعتزلة والأشعرية الذين أطلق عليهم الصفاتية : " قالت الصفاتية : ونحن نعتبر الغائب بالشاهد بمجامع أربعة ، وهي العلة والشرط والدليل والحد<sup>١٩١</sup> .  
وقال أبو سعد المتولي<sup>١٩٢</sup> : " ولا بد في إثبات الصفات الأزلية من أصل . . . وهو أن يعلم أن طريق إثبات الصفات : اعتبار الغائب بالشاهد بمجامع يجمع بينهما<sup>١٩٣</sup> ، وقد اعتمده كثير من المتكلمين كأبي بكر الباقلاني<sup>١٩٤</sup> ، وعبد القاهر البغدادي<sup>١٩٥</sup> ، وأبي المعالي الجويني<sup>١٩٦</sup> ، وابن المتولي الشافعي<sup>١٩٧</sup> ، في حين أنكروا الاستدلال به آخرون منهم ، وعلى رأس هؤلاء : أبو حامد الغزالي<sup>١٩٨</sup> ، وأبو عبد الله الرازي<sup>١٩٩</sup> ، والعنبر الإيجي الذي عد هذا المسلك من الطرق الضعيفة<sup>٢٠٠</sup> .

<sup>١٨٨</sup> انظر : المغني للقاضي عبد الجبار ( ١١ / ٦١ - ٧٧ ) و ( ١٤ / ٢٢ - ٣٢ ) و ( ١٤ / ٥٥ ) .

<sup>١٨٩</sup> المغني في أبواب العدل والتوحيد ( ٦ / القسم الأول / ص ٦٠ ) .

<sup>١٩٠</sup> اللع في الرد على أهل الزيغ والبدع ( ص ٩٤ - ٩٥ ) .

<sup>١٩١</sup> نهاية الأقدم في علم الكلام للشهرستاني ( ص ١٨٢ ) .

<sup>١٩٢</sup> هو أبو سعد عبد الرحمن بن محمد النيسابوري ، المعروف بالمتولي ، فقيه شافعي ، من أصحاب الرجوة في مذهب الشافعية ، له مؤلفات منها : الغنية في أصول الدين ، توفي سنة ٤٧٨ هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء ( ١١ / ٢٨٢ ) ؛ طبقات الشافعية للسبكي ( ٣ / ٢٢٣ - ٢٢٥ ) .

<sup>١٩٣</sup> الغنية في أصول الدين ( ص ٩٠ ) .

<sup>١٩٤</sup> انظر : التمهيد لأبي بكر الباقلاني ( ص ٣٨ ) .

<sup>١٩٥</sup>

<sup>١٩٦</sup> انظر : الإرشاد ( ص ٨٢ ) .

<sup>١٩٧</sup> انظر : الغنية في أصول الدين ( ص ٩٠ ) .

<sup>١٩٨</sup> انظر : معيار العلم ( ص ٩٦ ) .

<sup>١٩٩</sup> انظر : أساس التقييد ( ص ١٤ ) .

<sup>٢٠٠</sup> انظر : المروءات ( ص ٣٧ ) .

وأما السلف فإفهم لا يطلقون القول بإنكاره كلية ، ولا يطلقون القول بقبوله كلية ؛ لأن في هذا القياس حقا وباطلا ، والسلف وسط في الأمور كلها ، وبما وقفت عليه في هذا الموضوع ما يأتي :

أولا : في مسألة إطلاق الغائب على الله — تعالى — .

شنع الإمام الموفق بن قدامة — رحمه الله تعالى — على ابن عقيل الحنبلي لما أطلق " الغائب " على الله — تعالى — وذكر أن هذا مصادم لنص القرآن<sup>٢٠١</sup> ، فجاء شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — وفصل القول في جواز إطلاق ذلك من عدمه ، وذكر كلاما طويلا في بيان الفرق بين الغيب والغائب ، واشتقاق كل منهما ، ثم خلاص قائلا : " وعلى كل تقدير : فالمعنى في كونه غيبا هو انتفاء شهودنا له ، وهذه تسمية قرآنية صحيحة ، فلو قال : قياس الغيب على الشهادة لكانت العبارة موافقة ، وأما قياس الغائب ففيه مخالفة في ظاهر اللفظ ، ولكن موافقة في المعنى ، ولهذا حصل في إطلاقه التنازع<sup>٢٠٢</sup> .  
ثانيا : ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن في هذا القياس ما هو حق وما هو باطل ، وفي ذلك يقول : " قياس الغائب على الشاهد باتفاق الأمم ينقسم إلى حق وباطل ، فإن لم يتبين أن هذا من الباطل لم يصلح رده بمجرد ذلك<sup>٢٠٣</sup> .

فشيخ الإسلام — رحمه الله تعالى — لم يمنع من هذا القياس .

ثالثا : ذكر الشيخ — تبعا للدليل القرآني — أنه لا يجوز تمثيل الله — تعالى —

بخلقه .

رابعا : بين الشيخ — رحمه الله تعالى — أنه إذا كان التشابه في الأسماء لا يقتضي

التشابه في الحقائق ، فإن منع التشابه بين الخالق والمخلوق أول .

وفي هذا يقول : " فإن الله — سبحانه وتعالى — أختبرنا عما في الجنة من

المخلوقات من أصناف المتلذذات والمشارب والملابس والمنالك والمساكن ، فأختبرنا أن فيها

لنا عسلا وحمرا وماء ولحما وفاكية وحريرا وذهبا وفضة وحبورا وقصورا . . . فإذا

<sup>٢٠١</sup> انظر : تحریم النظر في كتب الكلام ( ص ٦٣ ) .

<sup>٢٠٢</sup> مجموع الفتاوى ( ١٤ / ٥٣ ) .

<sup>٢٠٣</sup> نقض تائيس الجهمية ( ٢ / ٤٩٥ ) .



كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا ، وليست مماثلة لها ، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله — تعالى — فالخالق — سبحانه وتعالى — أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق ، ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا ، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق<sup>٢٠٤</sup> .

ويقول : " وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم ، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود ، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا ، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه ، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص ولا في غيره ، فلا يقول عاقل : إن العرش شيء موجود وإن البعوض شيء موجود إن هذا مثل هذا لا تفاهما في مسمى الشيء والوجود ؛ لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه ، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كلياً هو مسمى الاسم المطلق ، وإذا قيل : هذا موجود وهذا موجود ، فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره ، مع أن هذا الاسم حقيقة في كل منهما .

ولهذا سمي الله نفسه بأسماء وسمى صفاته بأسماء ، فكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره ، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص ، ولم يلزم من اتفاق الاسمين تماثل مساهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص ، فضلا عن أن يتحد مساهما عند الإضافة والتخصيص<sup>٢٠٥</sup> .

خامسا : لو فتح الباب على نحو مما فعله المتكلمون ، للزم من ذلك لوازم باطلة كثيرة ، كإثبات ما لم يثبت من الصفات .

ولهذا لم يستطع المتكلمون إغلاق هذا الباب ، فإن ابن المتولي من الأشعرية لما ذكر إثبات السمع والبصر بهذه الطريق أورد سؤالا على نفسه ، فقال : " فإن قيل : إذا ثبت

<sup>٢٠٤</sup> التدمرية (ص ٤٦ — ٤٧) .

<sup>٢٠٥</sup> التدمرية (ص ٢٠ — ٢١) .

السمع والبصر — وهما إدراكان — ثم رأينا في الشاهد إدراكا يتعلق بالطعوم — وهو الذوق — وآخر يتعلق بالروائح — وهو الشم — وآخر يتعلق باللين والخشونة والجرارة والبرودة — وهو اللمس — فثبت للباريء هذه الإدراكات ؟<sup>٢٠٦</sup> .

ثم أجاب عن هذا السؤال قائلا : " قلنا : نعم ، ثبت لله — تعالى — هذه الإدراكات<sup>٢٠٧</sup> .

فالنتيج الأسلم والأعظم والأحكم في هذه المسألة : ضبطه بالموازن الصحيحة ، لا فتح الباب على مصراعيه ، إذ ذاك يخالف للنصوص الشرعية ، ولما تقتضي به العقول السليمة الموافقة للشرع .

سادسا : الله — تعالى — لا يقاس بخلقه ؛ لأنه ليس له نظير فيقاس عليه ، بل هو أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ، وهذا القياس يؤدي إلى البحث عن كيفية صفات الله — تعالى — التي لم ترد في صحيح المنقول<sup>٢٠٨</sup> .

ثانيا : مسلك السير والتقسيم .

عرف إمام الحرمين هذا المسلك بقوله : " ومعناه على الجملة : أن الناظر يبحث عن معان مجتمعة في الأصل ، ويتبعها واجدا واحدا ، ويبين خروج آحادها عن صلاح التعليل به إلا واحدا يراه ويرضاه<sup>٢٠٩</sup> .

ويسميه المنطقيون : القياس الشرطي المنفصل<sup>٢١٠</sup> .

وهذا النوع يسلكه العقل في تنظيم أدلته وترتيبها ، وهو يتركب من أصليين :

الأول : حصر الأوصاف المدعى صلاحها ، وهذا هو التقسيم .

الثاني : اختبار تلك الأوصاف ؛ لحذف الباطل منها وإبقاء الصحيح ، وهذا هو السير<sup>٢١١</sup> .

<sup>٢٠٦</sup> الغنية في أصول الدين (ص ٨٨) .

<sup>٢٠٧</sup> الغنية في أصول الدين (ص ٨٨) .

<sup>٢٠٨</sup> انظر : منبج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل ، جابر إدريس علي أمير (٨٥١/٢) .

<sup>٢٠٩</sup> البرهان (٨١٥/٢) .

<sup>٢١٠</sup> انظر : معيار العلم للغزالي (ص ١١٣) ، البحر المحيط في أصول الفقه للزر كشي (٢٢٢/٥) .



وطريق ثبوت حصر الشئ من وجهين :

أحدهما : موافقة الخصم على انحصار العلة فيما ذكره المستدل .

ثانيهما : عجز الخصم عن إظهار وصف زائد على ما ذكره المستدل<sup>٢١٢</sup> .

وقد اعتبر هذا المسلك المتكلمون والسلف ، فالاستدلال به صحيح<sup>٢١٣</sup> ، لكن دعوى الحصر هي التي تحتاج إلى ضبط ، فكثيرا ما يدعي المتكلمون حصر الأوصاف ، غير أنهم يخلون بذلك كثيرا ، مما يترتب عليه خلل كبير في النتيجة<sup>٢١٤</sup> .

مثال هذا : تقسيم الرازي وهو يقرر الحال التي ينبغي سلوكها عند تعارض ما يسميه البراهين العقلية والظواهر النقلية ، حيث يقول : " اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ، ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك ، فبيناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة : إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل ، فيلزم تصديق التقيضين وهو محال .

وإما أن نطلبها ، فيلزم تكذيب التقيضين ، وهو محال .

وإما أن نكذب الظواهر النقلية ، ونصدق الظواهر العقلية .

<sup>٢١١</sup> انظر : شرح تنقيح الفصول للقرافي (ص ٣٩٧ - ٣٩٨) ، شرح مختصر الروضة للطوفي (٤٠٤/٣) ، البحر اغنيط للإرکشي (٢٢٢/٥) ، شرح الكوكب المنير لابن النجار (١٤٢/٤) ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت

(٢٩٩/٢) .

<sup>٢١٢</sup> انظر : المدخل لمذهب الإمام أحمد بن حنبل لعبد القادر بن بدران (ص ٢٣١) .

<sup>٢١٣</sup> انظر : المستغنى لأبي حامد الغزالي (٢٩٥/٢) .

<sup>٢١٤</sup> انظر على سبيل المثال : شرح الأصول الخمسة (ص ١٤٠) عند تقريره لحكم مرتكب الكبيرة ، و (ص ١٨٣) عند تقرير القاضي كون الله - تعالى - عالما بغير علم ، و (ص ٢٥٨) عند تقريره لإنكار الرزية ، و (ص ٥٠٥) عند تقرير لإيجاب العوض على الله - تعالى - ، التمهيد لأبي بكر الباقلاني (ص ٤٧ - ٤٨) عند كلامه على صفته الغضب والرضا ، و (ص ٥١) عند كلامه على نفى العلة ، الإنصاف له (ص ٤٠) عند تأويله لصفة الرحمة والرضا والمواودة والغضب والسخط والعداوة ، الإرشاد للحوييني (ص ٢٦٦ - ٢٦٧) عند كلامه على مسألة التحسين والتفويض الشرعيين ، أساس التفتيس للرازي (١٨ - ١٩) و (ص ٤٨ - ٤٩) عند كلامه على نفى التحيز - ويريد به إنكار العلو ، الأربعين في أصول الدين له (٢٥٠/١) عند كلامه على إثبات كون كلام الله هو المعنى القائم بالنفس ، المواقف للإيجي (ص ٢٧١) عند تقريره لإنكار العلو ، التمهيد في أصول الدين لأبي المعين النسفي (ص ١٨) عند تقريره لنفي العلو .

وإما أن نصدق الظواهر النقلية ، ونكذب الظواهر العقلية ، وذلك باطل ؛ لأنه لا

يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته ، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ ، وظهور المعجزات على يد محمد ﷺ ، ولو صار القدح في الدلائل العقلية القطعية ، صار العقل متنبها غير مقبول القول ، ولو كان كذلك خرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول ، وإذا لم تثبت هذه الأصول ، خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة ، ثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معا ، وإنه باطل ، ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلالة النقلية إما ، يقال : إما غير صحيحة ، أو يقال : إنما صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها<sup>٢١٥</sup> .

ففي هذه القسمة التي ذكرها الرازي في قانونه الكلي هذا غير حاصرة ؛ وهذا وجه خا شيخ الإسلام النقد ، فقال : " لا نسلم انحصار القسمة فيما ذكرته من الأقسام الأربعة ، إذ من الممكن أن يقال : يقدم العقلي تارة والسمعي أخرى ، فأيهما كان قطعا قدم ، وإن كانا جميعا قطعيين فيمتنع التعارض ، وإن كانا ظنيين فالراجح هو المقدم ، فدعوى المدعي : أنه لا بد من تقدم العقلي مطلقا أو السمعي مطلقا ، أو الجمع بين التقيضين ؛ أو رفع التقيضين دعوى باطلة ، بل هنا قسم ليس من هذه الأقسام ، كما ذكرناه ، بل هو الحق الذي لا ريب فيه<sup>٢١٦</sup> .

ومثال القسمة الحاصرة التي أنتجت نتائج صحيحة<sup>٢١٧</sup> قول الإمام أحمد - رحمه

الله تعالى - وهو يبطل قول أهل الحلول : " وإذا أردت أن تعرف أن الجهمي كاذب على الله حين زعم أنه في كل مكان ، ولا يكون في مكان دون مكان ، نقل له : أليس كان

<sup>٢١١</sup> أساس التفتيس (ص ٢٢٠ - ٢٢١) ، وانظر : الأربعين في أصول الدين له (١٦٣/١ - ١٦٤) .

<sup>٢١٢</sup> درء تعارض العقل والنقل (٨٧/١) ، وانظر : الصواعق المرسلة لا بن القيم (٧٩٨/٣) .

<sup>٢١٣</sup> انظر على سبيل المثال : التبصير في الدين لابن جرير الطبري (ص ٢٠٢) عند رده على من يزعم خلق القرآن ، الإبانة لأبي الحسن الأشعري (ص ٣٤) عند رده على الجهمية القائلين بخلق القرآن ، و (ص ٥٥ - ٥٦) عند رده على منكري نبوة الله - تعالى - ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٥٢/٥) في الرد على منكرة العلو ، مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (ص ٤٥٠) في الرد على منكرة العلو .



الله ولا شيء؟ فيقول: نعم، فقل له: حين خلق الشيء هل خلقه في نفسه أو خارجا عن نفسه؟ فإنه يصير إلى ثلاثة أقاويل:  
 واحد منها: إن زعم أن الله خلق الخلق في نفسه كفر حين زعم أنه خلق الجن والشیاطین وإبليس في نفسه.

وإن قال: خلقهم خارجا عن نفسه، ثم دخل فيهم كان — أيضا — كفرا، حين زعم أنه في كل مكان وحش قدر رديء.  
 وإن قال: خلقهم خارجا عن نفسه ثم لم يدخل فيهم، رجع عن قوله أجمع، وهو قول أهل السنة<sup>٢١٨</sup>.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى —: "وهذه القسمة حاصرة كما ذكره أحمد أنه لا بد من قول من هذه الأقوال الثلاثة"<sup>٢١٩</sup>.  
 ثالثا: مسلك الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه:  
 هذا المسلك ادعى الدكتور علي سامي النشار أن "آخر تحليل له ليس إلا قياس الغائب على الشاهد"<sup>٢٢٠</sup>.

والواقع أن هذا قصور فهم من الدكتور النشار، حيث لا يلزم من هذا المسلك أن يكون بين الغائب والشاهد، بل ربما كان في الشاهد نفسه.  
 مثال هذا: حين يؤمن أناس بنبي من الأنبياء ويكفرون بآخر معه نظير ما مع ذلك النبي، فإن هؤلاء القوم يلزمون بالإيمان بهذا النبي كما آمنوا بذلك إذ لا فرق بينهما.  
 وهذا المسلك إنما يستعمله من يستعمله حال النزاع والمجادلة، وهو مسلك صحيح، لكن بشرط أن تكون المقدمات التي يسلم بها الخصم صحيحة وشرعية، أما إن كانت باطلة — وإن سلم بها الخصم — فلا تنتج إلا باطلا.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى عليه —: "والله — تعالى — لا يأمر المؤمنين أن يجادلوا بمقدمة يسلمها الخصم إن لم تكن علما، فلو قدر أنه قال باطلا لم

يأمر الله أن يحتج عليهم بالباطل، لكن هذا قد يفعل لبيان فساد قوله وبيان تناقضه، لا لبيان الدعوة إلى القول الحق، والقرآن مقصوده بيان الحق ودعوة العباد إليه، وليس المقصود ذكر ما تناقضوا فيه من أقوالهم ليبين خطأ أحدهما لا بعينه، فالمقدمات الجدلية التي ليست علما هذا فائدتها، وهذا يصلح لبيان خطأ الناس مجملا"<sup>٢٢١</sup>.

والناس في استعمالهم لهذا المسلك ما بين محق ومبطل، فأهل السنة والجماعة يلزمون مخالفتهم — كلا بحسبه — بذلك، كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية في إلزامه لطوائف المعطلة في كلامه على قاعدة "القول في بعض الصفات كالقول في بعض" وقاعدة "القول في الصفات كالقول في الذات"<sup>٢٢٢</sup>.

وقد تبرر هذه القاعدة غير واحد من أهل العلم قبل شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>٢٢٣</sup>.  
 وأهل البدع يستعملونه في تقرير بدعهم، فهذا القاضي عبد الجبار المعتزلي يستعمل هذا المسلك في رده على خصومه<sup>٢٢٤</sup>، فعندما ذكر قول من يقول بأن الله — تعالى — أقام الحجة على بعض دون بعض، قال: "وبعد: فإن المخالفين لا يقولون بجواز التكليف مع عدم الدلالة والحجج، فلا بد أن يتأولوا هذه الآيات على بعض الوجوه، وإنما يلزمهم جواز التكليف مع عدم الدلالة على قولهم بجوازه مع عدم القدرة، ويبين أن الحاجة إلى القدرة أكد من الحاجة إلى الدلالة، فإذا جاز التكليف معه فبأن يجوز مع عدم الدلالة أولى، وإلا فالقوم لا يرتكبون ذلك على وجه"<sup>٢٢٥</sup>.

فقد احتج على المخالفين بكونهم — كما يرى — متفقين معه بعدم جواز التكليف مع عدم الدلالة والحجج.

<sup>٢٢١</sup> الرد على المنطقيين (ص ٤٦٨).

<sup>٢٢٢</sup> انظر: التدمرية (ص ٣١ — ٣٥).

<sup>٢٢٣</sup> انظر: الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصهباني (١/ ١٧٥).

<sup>٢٢٤</sup> انظر: مشابه القرآن (١/ ٢٦٧) و (١/ ٢٩٩) و (٢/ ٥٧٨).

<sup>٢٢٥</sup> مشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (٢/ ٥٧٤).

<sup>٢١٨</sup> الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٤٠).

<sup>٢١٩</sup> بيان تلبس الجهمية (٢/ ٥٥٠).

<sup>٢٢٠</sup> مناهج البحث عند مفكري الإسلام د/ علي سامي النشار (ص ١٣٧).

وهذا أبو المعالي الجويني يلزم — بزعمه — من ثبت الوجه واليدين بظواهر  
التصوص أن يثبت الجنب ويجعله من الصفات ، ويلزم من يتأول الجنب أن يتأول الوجه  
واليدين <sup>٢٢٦</sup> .

وكما أن الناس لبسوا على وتيرة واحدة في البدع ، فإنهم — أيضا — لبسوا على  
وتيرة واحدة في الاستدلال بهذا الدليل ، فمن ثبت شيئا فإنه يثبت بهذا المسلك ما يثبت ،  
كما فعل أبو الحسن الأشعري — رحمه الله تعالى — في رده على القدرية الذين نفوا خلق  
أفعال العباد <sup>٢٢٧</sup> ، وكما فعل أبو بكر الباقلاني في رده على من ينكر صفة اليد والوجه ،  
وفي رده على منكرة الرؤية <sup>٢٢٨</sup> .

ومما يجدر ذكره هنا أن بعض المتكلمين نقدوا هذا الدليل ، فقد نقده أبو المعالي  
الجويني بقوله : " المطلوب في المعقولات : العلم ، ولا أثر للخلاف والوفاق فيها " كما  
نقده أبو حامد الغزالي بقوله : " وكذا نقول في رد المختلف إلى المتفق ولا استرواح في  
المعقولات إلى إجماع ولا إلى مسلك جدلي وإلزام ، فإن دل العقل على شيء منها في محل  
التراض فهو كاف ، وإلا فلا فائدة في الاتفاق وتسليم الخصوم ، نعم ذلك يورد للتضييق  
وتبكيك الخصم إن جحد البديعية ليختري " <sup>٢٢٩</sup> .

وهذا النقد يتوجه لو كان هذا المسلك يسلك لإثبات العقائد ابتداء ، لكن هذا  
المسلك إنما يسلك لبيان إثبات ما هو ثابت في نفس الأمر .

المسلك الرابع : انتفاء المدلول بانتفاء العلم بالدليل :

من المسلمات العقلية الثابتة المتفق عليها : كون العلم ما دل عليه الدليل إما نفيًا أو  
إثباتًا . وإن عدم العلم ليس علما بالعدم .

وهذا المسلك سلكه كثير من الطوائف في بحثهم لأموال العقائد ، فالأشعرية في  
إثباته للصفات السبع ونفيهم ما عداها اعتمدوا على كون هذه الصفات قد دل عليها  
العقل : وأما غيرها فإن العقل لم يأت بها .

والمعتزلة حين فرقوا بين الصفات فإن تفريقه  
على أن إثبات ما أثبتوه لا يقتضي تحسبها ولا تشبيهها  
وهذا المسلك من المسالك الضعيفة حتى أن  
يعملون به — فقد جاء في المواقف مع شرحها : " و  
المتكلمين في إثبات مطالبهم العقلية :

الأول : أنهم حاولوا نفي شيء غير معلوم البهر  
فيجب نفيه <sup>٢٣١</sup> .

وشيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى —  
في سلوك هذا المسلك ، فقد قال : " وإن قال : لم أثبت  
أثبت العلم والقدرة والإرادة بالعقل ، وكذلك السمع  
هب أن العقل لا يدل على هذا ، فإنه لا ينفى إلا بمثل  
مستغل بنفسه ، بل الطمانينة إليه في هذه المضائق أعظم  
وقال في رده على مثبتة بعض الصفات دون بعض  
ما أثبتوه دون ما نفوه : " عدم الدليل المعين لا يستلزم  
سلوكه من الدليل العقلي لا يثبت ذلك ، فإنه لا ينفى ،  
لأن الثاني عليه الدليل كما على الميث <sup>٢٣٢</sup> .

المسلك الخامس : الاستدلال بصحة الشيء على  
استحالة مثله :

المراد بهذا الاستدلال هو أن الشيء يعطى حكم ما  
التفريق بين التماثلات ، كما لا يصلح الجمع بين المختلفات

<sup>٢٢٠</sup> انظر : التدمرية (ص ٣٣) .

<sup>٢٢١</sup> المواقف للإمام مع شرحها للحرجاني (٢١/٢ - ٢٢) .

<sup>٢٢٢</sup> بمسح الفتاوى (١٣/٢٩٩ - ٣٠٠) .

<sup>٢٢٣</sup> التدمرية (ص ٣٣ - ٣٤) .

<sup>٢٢٤</sup> انظر : الإرشاد (ص ١٥٧ - ١٥٨) .

<sup>٢٢٥</sup> انظر : الإبانة (ص ٧٣) .

<sup>٢٢٨</sup> انظر : منبج إمام الحرمين في دراسة العقيدة للدكتور / أحمد آل عبد اللطيف (ص ١٨٧ - ١٨٩) .

<sup>٢٢٩</sup> اشعري للنزائي (ص ٥٨) .



وهذا الاستدلال استدلال عقلي صحيح ، لا يستطيع العقل السليم الانفكاك منه بحال من الأحوال .

فمن عرف أن هذه النار التي بين يديه محرقة ، عرف أن النيران الأخرى الغائبة عنه محرقة<sup>٢٣٤</sup> .

وهذا من الأدلة العقلية التي جاء بها القرآن الكريم ، كما في قوله — تعالى — : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ يَخْلُقِينَ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ أَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٢٣٥﴾ .

لكن الخطأ الذي قد يقع فيه بعض من يستدل بهذا المسلك : أنه يجعل الخالق والمخلوق مثلين ، ثم يبي على ذلك إثباتاً أو نفيًا .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — في رده على نقاة الصفات الذين يزعمون أن إثباتاً يقتضي التحسيم والتشبيه : " وأصل كلام هؤلاء كلهم على أن إثبات الصفات يستلزم التحسيم ، والأجسام متماثلة " يعني فيلزم من ذلك أننا لو أثبتنا لله الصفات أن يكون جسماً متحيزاً<sup>٢٣٦</sup> .

وقد ذكر الشيخ أنه " لا ريب أن قولهم بتماثل الأجسام قول باطل " <sup>٢٣٧</sup> .

فالجسم إنما وقعوا في التحسيم لكونهم جعلوا الخالق والمخلوق مثلين ، فكل ما صح في المخلوق وصفوا به الخالق .

والمعطلة وقعوا في التعطيل : لأنهم مثلوا — أولاً — ثم عطلوا ثانياً<sup>٢٣٨</sup> .

وإلا فإن المطلع على كلام المتكلمين يجد عند بعضهم حسن استدلال بهذا المسلك ، كاستدلالهم به على البعث والنشور<sup>٢٣٩</sup> .

## المسلك السادس

### قياس الأولى

المراد بقياس الأولى هو أن كل كمال ثبت للمخلوق لا نقص فيه بوجه من الوجوه ، فالخالق أولى به ، وكل نقص تترده عنه المخلوق ، فالتعالى أولى بالتزده عنه<sup>٢٤٠</sup> .

وهذا المسلك يكاد يكون المختص به أهل السنة والجماعة دون غيرهم ، وإن كان لغیرهم استعمال له ، لكنه قليل جداً بالنسبة لاستعمالهم الأقيسة الفاسدة في أبواب الاعتقاد .

وهو من المسالك الضرورية ، كما يقول ذلك شيخ الإسلام<sup>٢٤١</sup> .

وقد جاء هذا القياس كثيراً في القرآن<sup>٢٤٢</sup> ، فقد استدل به على بطلان عبادة غير الله — تعالى — كما قال — جل وعلا — : ﴿ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنْفُسِكُمْ ۖ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْتَكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ ۚ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٢٤٣﴾ .

كما جاء لبيان إمكان المعاد ، كما قال — تعالى — : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۖ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝٢٤٤﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ۝٢٤٥﴾ ، وقال — تعالى — : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ

<sup>٢٤٠</sup> انظر : نفخ التأسيس ( ١ / ٣٢٧ ) ، الرد على المنطقيين ( ص ١٥٠ ) ، التبيينات السنية للشيخ ابن رشيد ( ص ١٢٣ ) .

<sup>٢٤١</sup> انظر : نفخ التأسيس ( ٢ / ٥٤٤ ) .

<sup>٢٤٢</sup> انظر : الرد على المنطقيين ( ص ١٥٠ — ١٥١ ) و ( ٣٥٠ — ٣٥١ ) ، منهاج السنة النبوية ( ١ / ٣٧٠ ) ، قواعد الشرح السلفي د / مصطفى حلمي ( ص ١٣٨ — ١٣٩ ) ، منهاج إمام الحرمين في دراسة العقيدة د / أحمد

آل عبد اللطيف ( ص ٢١٥ — ٢١٦ ) .

<sup>٢٤٣</sup> سورة الروم ، آية ( ٢٨ ) .

<sup>٢٤٤</sup> سورة يس ، آية ( ٧٨ — ٧٩ ) .

<sup>٢٣٤</sup> انظر : الرد على المنطقيين ( ص ٣١٨ ) .

<sup>٢٣٥</sup> سورة الأحقاف ، آية ( ٢٣ ) .

<sup>٢٣٦</sup> انظر : التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية للشيخ فالح بن مهدي ( ص ٢٦٤ ) .

<sup>٢٣٧</sup> التدمرية ( ص ١٢١ ) .

<sup>٢٣٨</sup> انظر : .

<sup>٢٣٩</sup> انظر : الملح لأبي الحسن الأشعري ( ص ٨٤ — ٨٥ ) ، الإرشاد لأبي المعالي الجويني ( ص ٣٧٢ ) .

الْخَلْقُ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ  
وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾ ، وقال — تعالى — : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّحَ  
بُفْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ۚ حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقِّتَهُ لَيْلًا مَّيِّتًا فَأَنْزَلْنَا بِهِ  
الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ  
﴿٢٨﴾ ۚ

وقد سبق علماء السلف إلى هذا القياس اتباعا للقرآن ، فهذا الإمام أحمد  
— رحمه الله تعالى — يستعمله في الرد على الجهمية ، ويفسر به قوله — تعالى —  
: ﴿ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ ۚ حِينَ رَدَّ عَلَيْهِمْ فِي دَعْوَاهُمْ أَنَّ تَعَدُّ الصِّفَاتِ يَعْنِي تَعَدُّ  
الْأَلْهَةِ ٢٤٩ .

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — يستعمله كثيرا ،  
ويقول : " العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل  
والفرع ، ولا بقياس شمول تستوي أفرادها ، فإن الله — سبحانه وتعالى — ليس  
كمثله شيء ، فلا يجوز أن يمثل بغيره ، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية  
كلية تستوي أفرادها . . . ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى ، سواء كان تمثيلا  
أو شمولا ، كما قال — تعالى — : ﴿ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ ۚ ٢٥٠ .

## المسلك السابع

### قياس الشمول

عرف شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — قياس الشمول بأنه "  
انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره ، والحكم  
عليه بما يلزم المشترك الكلي ، بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول ،  
وهو المعين ، فهو انتقال من خاص إلى عام ، ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص  
من جزئي إلى كلي ، ثم من ذلك الكلي إلى الجزئي الأول ، فيحكم عليه بذلك  
الكلي " ٢٤٩ .

مثال ذلك قول المتكلمين في نفيهم لصفة العلو : كل ما كان بجبهة ، جاز  
عليه الحركة والسكون ، وكل ما جاز عليه الحركة والسكون فهو حادث ، فلو  
كان الله في جبهة لكان حادثا ، والحادث محال عليه ، فثبت أنه ليس في جبهة ٢٥٠ .  
وهذا المسلك يستعمله المتكلمون كثيرا في نفي صفات الله ٢٥١ — تعالى —

٢٤٩ الرد على المنطقيين (ص ١١٩) ، مختصر نصيحة أهل الإيمان في الرد على "البرنات" ضمن مجموع الفتاوى  
(١١٩/١٠) .

٢٥٠ انظر : لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول للمكلاقي (ص ١٨١) .

٢٥١ انظر : أساس التقدير لثرازي (ص ٣٢) وهو يقرر نفي الجسمية الذي يتوصل به إلى نفي المنزلة ، و (ص ٥٣)  
(وهو يقرر نفي العلو ، شرح السنوية الكبرى لسنوسي (ص ١٣٢ — ١٣٣) عند تقريره لنفي العلو .

٢٤٩ سورة الروم ، آية (٢٧) .  
٢٤٨ سورة الأعراف ، آية (٥٧) .  
٢٤٩ انظر : الرد على الجهمية وفريضة (ص ١٣٣ — ١٣٤) .  
٢٥٠ مجموع الفتاوى (٣/٢٩٧) ، الرد على المنطقيين (ص ١٥٠ — ١٥٤ ، ٣٥٠ ، ٣٥١) .



## المسلك الثامن

### قياس التمثيل

وهو " انتقال الذهن من حكم معين إلى حكم معين، لإشتراكيهما في ذلك المعنى المشترك الكلّي ؛ لأن ذلك الحكم يلزم المشترك الكلّي " <sup>٢٥٢</sup> .  
وهو الذي يسميه الأصوليون بقياس الدلالة <sup>٢٥٣</sup> ، ويسميه المنطقيون بقياس البرهان <sup>٢٥٤</sup> .

وهذا القياس يستعمله المتكلمون كثيرا في نفي صفات الله <sup>٢٥٥</sup> — تعالى —  
كقول القاضي عبد الجبار : " لو كان الله عالما بعلم ، لوجب في علمه أن يكون مثلا لعلمنا ، وفي علمنا أن يكون مثلا لعلمه تعالى " <sup>٢٥٦</sup> .

وهذان النوعان من القياس لم يأتيا في القرآن إلا على سبيل قياس الأولى ،  
وقد قصر — فيما أرى — الدكتور عبد الكريم عبيدات حين ذكر أن " القرآن الكريم سلك هذا النوع من القياس ( قياس التمثيل ) على أدق وجه وأحكمه ، مقربا بين الحقائق القرآنية والبداهة العقلية " <sup>٢٥٧</sup> ، وذلك أنه كان الأولى به أن يذكر أن هذا النوع لم يأت مطلقا ، وإنما جاء على سبيل قياس الأولى ، وبخاصة إن الأمثلة التي ذكرها من كتاب الله — تعالى — تؤيد ذلك <sup>٢٥٨</sup> .

وقد سبق النقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — أنه لا يجوز في العلم أن يستدل فيه بقياس التمثيل ولا بقياس الشمول ، وإنما يستدل فيه

بقياس الأولى ، وذلك لأن الاستدلال بقياسي التمثيل والشمول يؤدي إلى تمثيل الله — تعالى — بخلقه ، وهذا باطل مناقض للنصوص .

ثم إن من استدل بالقياسين المذكورين ، فقد أخطأ ؛ لأنهم تصوروا إمكانية تحقق المعاني الكلية المشتركة — الموجودة في الأذهان — في الأعيان ، وهو تصور باطل ، إذ إن الكليات لا تتحقق إلا في الأذهان ، وليست تتحقق في الأعيان ، وخارج الذهن ليس فيه إلا موجود معين <sup>٢٥٩</sup> .

وعليه فإن قياس الشمول — بخاصة — لا يمكن أن يعلم به موجود معين ؛ لأنه لا يعلم به إلا الكليات .

وأما قياس التمثيل ، فإنه يمتنع في العلم الإلهي ، والعلوم الغيبية ، وأما ما ليس كذلك فليس يمتنع ؛ لوجود النصوص الدالة على ذلك ، وهي أدلة الجمع بين التماثلات ، والله أعلم .

<sup>٢٥٢</sup> الرد على المنطقيين ( ص ١٢٠ — ١٢١ ) ، مختصر نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطلق اليونان ( ١٢٠/١٠ ) .

<sup>٢٥٣</sup> انظر : أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ( ١٣٨/١ ) .

<sup>٢٥٤</sup> انظر : معيار العلم في المنطق ( ص ١٧٨ ) ، البحر المغيط في أصول الفقه للزركشي ( ٤٩/٥ ) .

<sup>٢٥٥</sup> انظر على سبيل المثال : أساس التدنيس للرازي ( ص ٣٣ ) وهو يقرر نفي العلم

<sup>٢٥٦</sup> شرح الأصول الخمسة ( ص ٢٠١ ) .

<sup>٢٥٧</sup> الدلالة العقلية في القرآن ومكانتها في تقرير مسائل العقيدة الإسلامية ( ص ٤٦٤ ) .

<sup>٢٥٨</sup> انظر : المصدر السابق ( ٤٦٤ — ٤٦٥ ) .

<sup>٢٥٩</sup> انظر : الرد على المنطقيين ( ص ١٢٤ ) .

## المسلک التاسع

### الاستدلال بالمعین على المعین

من المسالك العقلية الصحيحة : الاستدلال بالمعین على المعین ، وهو الاستدلال بالدلیل المعین على المدلول المعین ، بحيث لا يتعداه إلى غيره .  
وهذا المسلك يصح الاستدلال به إذا ثبت الدلیل المعین ، أما إذا لم يثبت الدلیل ، فإن نتيجته باطلة ، وأيضاً لا بد أن يكون مساوياً له في العموم والخصوص<sup>٢٦٠</sup> .  
مثال هذا : ما ذكر من أخبار النبي ﷺ في كتب الأنبياء السابقين قبل تحريفها ، فإنما صفات ماثلة له ، ليست هي أعم ولا أخص منه<sup>٢٦١</sup> .  
ثم إنه ليس منعدها ، فليس وجوب الدلیل مستلزماً لوجود المدلول ، فأيات الخالق — سبحانه وتعالى — يلزم من وجودها وجوده ، ولا يلزم من وجوده وجودها<sup>٢٦٢</sup> .

## المسلک العاشر

### دلیل التمانع

من المسالك التي يسلكها العقل في الاحتجاج : مسلك دليل التمانع ، وهذا المسلك مسلك صحيح ، وصورة هذا المسلك يوردها الباحثون في مسائل الاعتقاد إذا تكلموا عن إثبات وحدانية أفعال الرب — سبحانه — .  
وصورته أنهم يقولون : لو كان للعالم صانعان ، وأراد أحدهما تثبيت جسم والآخر تسكينه ، أو أراد أحدهما إحياء جسم والآخر إماتته ، فلا بد من أحد ثلاثة أمور :  
أولها : أن يحصل مرادهما معا .  
وهذا باطل ؛ لكونه جمعا بين النقيضين ، والنقيضان لا يجتمعان معا ، ولا يرتفعان معا .  
ثانيهما : أن لا يحصل مرادهما ، وهذا يمتنع أيضا ، لكونه رفعاً للنقيضين ، وهما لا يرتفعان معا ، ولكونه دليلاً على عجزهما .  
ثالثهما : أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر ، فالذي حصلت إرادته هو الحق ، والآخر هو الباطل<sup>٢٦٣</sup> .  
وهذا — كما سبق — مسلك عقلي صحيح ، مستقر في عقول بني آدم وفطرهم<sup>٢٦٤</sup> .  
قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر اعتراضات ابن رشد على المتكلمين في إيرادهم هذا الدليل : " قلت : بل الذي ذكره النظار عن المتكلمين الذي سموه دليل التمانع ، برهان تام على مقصودهم ، وهو امتناع صدور العالم عن اثنين

<sup>٢٦٢</sup> انظر : شرح الأصول الخمسة (ص ٢٧٨ — ٢٨٣) ، في الترجيد للنيسابوري (ص ٦٢٨) ، الإنصاف

للباتلاني (ص ٤٩ — ٥٠) ، التمهيد له (ص ٤٥) ، الإرشاد للحويني (ص ٧٠ — ٧١) ، لمع الأدلة له

(ص ٨٤) ، لمهابة الإقدام (ص ٩١ — ٩٣) ، الغنية في أصول الدين للفتولي (ص ٦٧ — ٧٠) ، الموافقات للإمامي (ص ٢٧٨ — ٢٧٩) ، الترجيد لأبي منصور الماتريدي (ص ٢٠ — ٢١) ، شرح العقائد النسفية (ص ٢٩) ،

تيسرة الأدلة لأبي المعين النسفي (ص ٨١ — ٨٣) ، التمهيد في أصول الدين له (ص ٦) .

<sup>٢٦٤</sup> انظر : درء تعارض العقل والنقل (٩/٣٦٤) .

<sup>٢٦٠</sup> انظر : الرد على المنطقيين (ص ٣٥٠) .

<sup>٢٦١</sup> انظر : الرد على المنطقيين (ص ٣٥٠) .

<sup>٢٦٢</sup> انظر : الرد على المنطقيين (ص ٣٥٠) .



غير أن الخطأ الذي وقع فيه المتكلمون هو دعواهم أن قوله — تعالى — : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِ إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ فُسِّحَتْ رَبُّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٦٥﴾ هو من هذا الجنس ، يعني تمناعا في توحيد الربوبية ، والحق أن هذه الآية دليل التمانع في توحيد العبادة ؛ لأن الله — تعالى — أخبر أنه لو كان فيهما آلهة ، ولم يقل : أرباب ، وأيضا ، فإن هذا إنما هو بعد وجودهما ، وأنه لو كان فيهما — وهما موجودتان — آلهة سواء لفسدتا ، ثم إنه غير بالفساد ، والفساد بعد الوجود <sup>٢٦٦</sup> .

## المسلك الحادي عشر التسلسل

من الأدلة العقلية الصحيحة : إبطال التسلسل  
نلكه لتأييد مذهبه ، والتسلسل : ترتيب أمور غير متناهية وإبطال التسلسل يستعمل تارة في محله ، مثل ما العقيدة حين يبحثهم لمسألة وجود الله وكونه صانع العالم كان صانع العالم محدثا ، لا تنفر إلى محدث ، ولزم التسلسل القول بأن صانع العالم ليس محدثا <sup>٢٦٨</sup> ، وبأن العالم مصنوع بوجوده شيء ممكن ، بل موجد له واجب الوجود لذاته تعالى <sup>٢٧٠</sup> ، ومثل استخدام السلف له في نفي القول بخلق الله — يقول : ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْآخِرُ﴾ <sup>٢٧١</sup> قالوا : فلو كان الله مخلوقا بأمر آخر ، والآخر بآخر وهكذا إلى غير نهاية .  
وتارة يستعمل في غير محله مثل : نفي المتكلمين وهي التي يسمونها حاويل حوادث ، أو حدوث أعراض — لزعمهم أن إثباتنا بنفي إلى القول بحدوث لا أول لها ، بحدوث العالم ، الذي عن طريقه تم إثبات الصانع ، وهو وهو ممتنع .

وهذا قد تصدى له شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله — أن قيام الأفعال الاختيارية ، وقيام الصفات بالله — تعالى —

<sup>٢٦٨</sup> انظر : شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص ١٢٠) ، التمهيد للباقلاني (ص ١٣٢) .

<sup>٢٦٩</sup> انظر : المطالب العالية من العلم الإلهي للرازي (١/١٤١ — ١٥٧) ، شرح المقاصد (١٣١) وإن كان في كثير مما ذكره نظر ؛ لأنهم ينفون ضمن ذلك مسألة أن يكون شيء على قهره في الخير ونظر الأسباب .

<sup>٢٧٠</sup> انظر : المواقف للمفتي الإلهي (ص ٢٨١) .

<sup>٢٧١</sup> سورة الأعراف ، آية (٥٤) .

<sup>٢٦٥</sup> درء الغبار عن العقل والنقل (٢/٢٥٤) .

<sup>٢٦٦</sup> سورة الأنبياء ، آية (٢٢) .

<sup>٢٦٧</sup> انظر : شرح العقيدة الطحاوية (ص ٢٨ و ٤٠) ، درء التعارض (٢/٣٧١) .

وأثبتها الذين نقلوه عن الرسول ﷺ وهذا القول الذي جاء به في التوراة والإنجيل ، وهذا القول الذي يدل عليه صريح المعقول مطابقا لصحيح المنقول ، وحيث تعلم بصريح العقل أن العالم حادث كما أخبرت به الرسل ، مع أن الرب لم يزل متصفا بصفات الكمال ، ولم يصير قادرا بعد أن لم يكن ، ولا متكلمًا بعد أن لم يكن ، ولا موصوفا بأنه خالق فاعل بعد أن لم يكن<sup>٢٧٢</sup> .

وقال شيخ الإسلام : " ومعلوم عند من يعلم الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة وأئمتها أنه ليس في الكتاب والسنة شيء يدل على أن الرب لم يكن الفعل له ممكنا في الأزل ، أو لم يكن الفعل والكلام ممكنا له في الأزل ، أو أنه لم يزل معطلا عن الفعل ، أو عن الفعل والكلام ، ثم إنه صار قادرا فاعلا بعد أن لم يكن<sup>٢٧٣</sup> " .

وأيضاً فإن " إثبات ذات كانت معطلة عن الكلام والفعل ، ثم حدث الفعل عنها بلا سبب ، معلوم الفساد بصريح العقل ، فإننا إذا فرضنا ذاتا لم تفعل فعلت ، فلا بد من حدوث أمر :

إما قدرة ، وإما إرادة ، وإما علم ، وإما سبب من الأسباب .  
وأما إذا قدرنا ذاتا كانت ولم تفعل ، وهي الآن كما كانت ، فبني الآن لم تفعل ، فإذا قيل : إنما فعلت بعد أن لم تفعل ، فلا بد من حدوث أمر من الأمور ، ثم القول في ذلك كالقول في غيره ، يمتنع حدوثه في وقت دون وقت ، وحدثه دون غيره ، مع تماثل أحوال الفاعل وأوقات الفعل ، وعدم اختصاص الفعل عن غيره بسبب ما<sup>٢٧٤</sup> .

وهذا اعترض الفلاسفة على المتكلمين — حين قالوا بهذا القول — بكون قبحهم : إنه لم يكن قادرا ثم صار قادرا ، ترجيحاً لأحد طرفي الممكن بلا مرجح ،

والترجيح لا بد له من مرجح تام يجب به : والقول بوجود سبب يقتضي الترجيح يحتاج إلى سبب آخر إلى ما لانهاية له<sup>٢٧٥</sup> .

والصواب أن الممتنع هو التسلسل في المؤثرين ، وأما التسلسل في الآثار في الماضي والمستقبل فليس بمتنع ، وهو قول السلف<sup>٢٧٦</sup> ، وقول جمهور الصوفية<sup>٢٧٧</sup> ، وإليه ذهب بعض المتكلمين<sup>٢٧٨</sup> .

ويدخل في نفي أفعال الله — تعالى — الاختيارية التي نفيت بدعوى أن ذلك يفضي إلى التسلسل الممنوع : مسألة تنافي أفعال الله — تعالى — في الماضي والمستقبل ، التي منع القول بما جهم<sup>٢٧٩</sup> ، وبين على القول بما قوله بفناء الجنة والنار ، وأنهما لم تخلقا بعد ، وأبو الهذيل العلاف الذي بنى عليها قوله بفناء حركات أهل الجنة وأهل النار<sup>٢٨٠</sup> .

<sup>٢٧٢</sup> انظر : درء التعارض (١/٣٢٢) .

<sup>٢٧٦</sup> انظر : مجموع الفتاوى (٤٥/١٢) ، منهاج السنة النبوية ( ) ، درء التعارض (١/٣٦٣) و (٢٩٢/٤ — ٢٩٣) .

<sup>٢٧٧</sup> انظر : التعريف للمذهب أهل التصوف لأبي بكر الكلاباذي (ص ٥٠ — ٥٢) .

<sup>٢٧٨</sup> انظر : شرح منهاج الوصول للإسنوي (١٠٣/٢) ، شرح الدواني للعقائد العضدية (ص ٨١) .

<sup>٢٧٩</sup> انظر : مقالات الإسلاميين (ص ١٦٤) طبعة ريتز ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٣/٨ و ٢٢٧ و ٣٨٠) و (٢٧٨/٤) و (٣٤٨/١٤) ، درء التعارض (٥١/٣ و ١٥٧) ، منهاج السنة النبوية (١٧٦/١) .

<sup>٢٨٠</sup> انظر : الانتصار والرد على ابن الراوندي للملحد لأبي الحسين الخياط (ص ١٠) ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٨٠/٨) و (٢٧٨/٩) و (٣٤٨/١٤) ، منهاج السنة النبوية (١٤٦/١ — ١٤٧) ، درء التعارض (١/٣٠٥) و (٢٩٣/٤) .

<sup>٢٧٢</sup> انصبة (١٠٠/١) .

<sup>٢٧٣</sup> انصبة (١٦٣/٢) .

<sup>٢٧٤</sup> شرح الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٣٩) تحقيق محمد السعوي ، مطبع على الآلة الكاتبة .



## المراجع :

- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية وبجانب الفرق المذمومة ، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطلة العكبري الحنبلي ، حققه جماعة من الباحثين لابن بطلة ، دار الولاية بالرياض ، ط ١/١٤١٥ .
- الأربعين في أصول الدين ، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي ، تحقيق د / أحمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر ،
- إرشاد النحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، لمحمد بن علي الشوكاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٦ .
- إرشاد النحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، لمحمد بن علي الشوكاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٦ .
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، لأبي المعالي عبد الملك الجويني ، تحقيق أسعد تميم ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط ١/١٤٠٥ .
- أساس التقديس ، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي ، تحقيق د / أحمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٤٠٦ .
- أصول الدين ، لعبد القاهر البغدادي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤٠١ .
- أصول السنة ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأندلسي الشيبير بابن أبي زمنين ، تحقيق عبد الله بن محمد البخاري ، مكتبة الغرباء الأثرية ، ط ١/١٤١٥ .
- الاعتصام لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تعريف محمد رشيد رضا ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

هذه أهم مسالك الاستدلال العقلي لدى الباحثين في العقائد ، وهناك بعض المسالك أعرضت عن ذكرها ؛ لكوني لم أرها تصلح مسلکا عقليا ، كمسلك إنتاج المقدمات النتائج ، فهذا المسلك تتضمنه المسالك الأخرى ؛ لأنها مبنية على مقدمة أو أكثر ونتيجة ؛ ولهذا أعرض بعض المتكلمين عن ذكرها ، ولم يعدها من المسالك العقلية .

يقول إمام الحرمين : " وأما المقدمة والنتيجة ، فلست أرى في عد ذلك صنفا من أدلة العقول معنى " <sup>٢٨١</sup> .

وينقد شيخ الإسلام هذا المسلك بكون الناس جرت عادتهم أنهم يذكرون من المقدمات ما يرون أنهم محتاجون إليه ، ويحذفون منها ما لا حاجة إليه <sup>٢٨٢</sup> .

فالحاصل أن مثل هذا ليس من أدلة العقول ، والله أعلم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

<sup>٢٨١</sup> البرهان في أصول الفقه ( ١/١٣٠ ) .

<sup>٢٨٢</sup> انظر : الرد على المنطقيين ( ص ١١٠ ) .

أعلام الموقعين عن رب العالمين ، لأبي بكر بن قيم الجوزية ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، دار الكتاب العربي .

إكمال المعلم بفوائد مسلم ، للقاضي عياض بن موسى البهني ، تحقيق د/ يحيى إسماعيل ، دار الوفاء بمصر ، ط ١٤١٩ .

الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ، ليحيى بن أبي الخير العمري ، تحقيق د/ سعود بن عبد العزيز الخلف ، مكتبة أضواء السلف بالرياض ،

الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، لأبي بكر بن الطيب الباقلائي ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، مؤسسة الخانجي بمصر .

البحر المحيط في أصول الفقه ، للزركشي ، تحقيق محمد الأشقر .

الرفان في أصول الفقه ، لأبي المعالي عبد الملك الجويني ، تحقيق د/ عبد العظيم الديب ، ط ١٣٩٩ .

تبصرة الأدلة في أصول الدين ، لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي ، تحقيق وتعليق كلود سلامة ، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ، ١٩٩٠ .

التدمرية ، لأبي العباس شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، تحقيق محمد السعوي ، مكتبة العبيكان بالرياض .

ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ، لمحمد بن المرتضى اليماني ، دار الكتب العلمية ببيروت ، ط ١٤٠٤ .

التعرف لمذهب أهل التصوف ، لأبي بكر محمد الكلاباذي ، تحقيق د/ عبد الحليم محمود وطه سرور ، دار إحياء الكتب العربية .

التعرف لمذهب أهل التصوف ، لأبي بكر محمد الكلاباذي ، تحقيق د/ عبد الحليم محمود وطه سرور ، دار إحياء الكتب العربية .

تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، دار الفكر ببيروت ، ١٤٠٢ .

التمهيد في أصول الدين لأبي المعين النسفي ، تحقيق د/ عبد الحلي ناييل ، دار الثقافة للنشر والتوزيع بمصر ، ١٤٠٧ .

التمهيد لأبي بكر بن الطيب الباقلائي ، تحقيق عماد الشافعية ببيروت ، ط ١٤٠٧ .

تنقيح الأنجاء للملأ الثلاث ، لسعد بن منصور بن بمصر .

جامع البيان عن تفسير القرآن ، للإمام محمد بن جرير الد

جامع الترمذي ، حققه أحمد شاكر وآخرون ، مكتبة الح

الجامع لأحكام القرآن ، لمحمد بن أحمد القرطبي ، دار إ

جنايه التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية د/ محمد

ط ١٤١٨ .

جوهره التوحيد مع شرحها تحفة المريد ، لإبراهيم بن

العلمية ببيروت .

الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة ، للإمام ق

بن محمد الأصبهاني . تحقيق محمد بن ربيع المدخلي ، و

بالرياض ، ط ١٤١١ .

درء تعارض العقل والنقل ، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد

د/ محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلا

الدلالة العقلية ومكانتها في تقرير مسائل العقيدة الإسلامية

الفوائد بمكة المكرمة ، ط ١٤١٩ .

ذم الكلام وأهله ، لشيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن

الله بن محمد الأنصاري ، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية

الرد على الجهمية والزنادقة ، للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق

دار اللواء بالرياض ، ١٤٠٣ .

الرد على المنطقيين ، لأبي العباس شيخ الإسلام أحمد بن

باكستان ، ط ١٣٩٦ .



رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ، لأبي نصر  
عبيد الله بن سعيد السجزي ، تحقيق د/ محمد باكريم باعبد الله ، دار الراجعية بالرياض ،  
ط ١٤١٤ .

سنن أبي داود ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .  
سنن الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، تحقيق فواز زمري وزميله ، دار  
الكتاب العربي ، ط ١٤٠٧ .

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين  
ومن بعدهم ، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي ، تحقيق د/  
أحمد سعد حمدان ، دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض .

شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الحمداني ، تحقيق د/ عبد الكريم  
عثمان ، مكتبة وهبة بمصر ، ط ١٣٨٤ .

شرح الدواني للعقائد العضدية ، لجلال الدين الدواني الصديقي ، دار سعادت ١٣١٦

شرح السنة ، لأبي محمد الحسن بن علي بن خلف البرهماري ، تحقيق د/ محمد بن  
سعيد النحطاني ، دار ابن القيم بالدمام ، ط ١٤٠٨ .

شرح السنوية الكبرى المسمى عمدة أهل التوفيق والتسديد ، لأبي عبد الله السنوسي  
، تحقيق د/ عبد الفتاح بركة ، دار القلم بالكويت ، ط ١٤٠٢ .

شرح العقيدة الطحاوية ، لعلي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي ، تحقيق د/  
عبد الله ثركمي ، وشعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط ١٤١٣ .

شرح انتاصد لسعد الدين التفتازاني ، تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ،  
ط ١٤٠٩ .

الشرعية : لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري ، تحقيق الوليد بن محمد سيف النصر ،  
مؤسسة فرطية بمصر ، ط ١٤١٧ .

الصالح للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط ٢ / دار العلم للملايين  
بيروت .

صحيح البخاري ، تحقيق د/ مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ودار اليمامة ، ط ٣/  
١٤٠٧

صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد الباقي ، دار إحياء التراث العربي .  
الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر  
الشنير بابن قيم الجوزية ، تحقيق د/ علي الدخيل الله ، دار العاصمة بالرياض ،  
ط ١٤٠٨ .

العلم الشامخ في إثبات الحق على الآباء والمشايع ، لصالح بن محمد المتبلي ، دار  
الحديث بالقاهرة ، ط ١٤٠٥ .

علم الملل أهميته وضوابطه الشرعية ، لأحمد عبد الله جود ، رسالة ماجستير بتسم  
العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .  
العلم والبحث العلمي دراسة في مناهج العلوم ، لحسين رشوان ، المكتب الجامعي  
بالإسكندرية .

الغنية في أصول الدين ، لأبي سعيد عبد الرحمن النيسابوري المعروف بالمثولي  
الشافعي ، تحقيق عماد الدين حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ، ط ١٤٠٦ .

فتح الباري شرح صحيح البخاري ، للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ، علق على  
الأجزاء الأولى منه الشيخ عبد العزيز بن باز ، ط ٢ / المكتبة السلفية .

الفتوى الحموية الكبرى ، لأبي العباس شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني ، تحقيق  
حمد بن عبد المحسن التويجري ، دار الصميعي بالرياض ، ط ١٤٠٩ .

في التوحيد ، لأبي رشيد سعيد النيسابوري ، تحقيق د/ محمد عبد الهادي أبي ريذة ،  
المؤسسة المصرية العامة للكتاب ، ط ١ .

فيض القدير شرح الجامع الصغير ، لزين الدين عبد الرؤوف المناري ، دار المعرفة  
بيروت .

القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، دار الكتب العلمية ببيروت .  
قواعد المنهج السلفي د/ مصطفى حلمي ، دار الدعوة للنشر والتوزيع بالإسكندرية ،  
ط ١٤٠٥ .

لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول لأبي الحاج يوسف بن محمد  
المكلاقي، تحقيق د / فوقيّة محمود، دار الأنصار بالقاهرة، ط ١/ ١٩٧٧  
لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، لأبي المعالي عبد الملك الجويي، تقديم  
وتحقيق د / فوقيّة حسين محمود، عالم الكتب ببيروت ن ط ١/ ١٤٠٧.

مثناه القرآن للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، تحقيق د / عدنان زرزور، دار  
التراث بالقاهرة.

مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن القاسم وابنه محمد، شؤون  
الحرمين.

المختار في أصول السنة، للإمام أبي علي الحسن بن أحمد بن البنا الحنبلي، تحقيق عبد  
الرزاق بن عبد المحسن البدر، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ط ١/ ١٤١٣.

مختصر الصواعق المرسلّة، لابن القيم، اختصار محمد الموصلي، مكتبة الرياض الحديثة

مذهب أهل التنويض في نصوص الصفات، لأحمد القاضي، دار العاصمة بالرياض،  
ط ١/ ١٤١٦.

المستدرّك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، حققه مصطفى عبد القادر  
عطا، دار الكتب العلمية، ط ١/ ١٤١١.

مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق  
وبيروت، ط ١/ ١٤٠٤.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي.

المطالب العالية من العلم الإلهي للرازي، للفخر الرازي، تحقيق د / أحمد حجازي  
السفا، دار الكتاب العربي ببيروت، ط ١/ ١٤٠٧.

معالم السنن، للإمام الخطّابي، تحقيق محمد حامد النقي، دار المعرفة ببيروت.  
المعجم الفلسفي، من وضع مجمع اللغة العربية.

المعني في أبواب العدل والترديد، للقاضي عبد الجبار بن أحمد اخمداني، حققه  
مجموعة من الباحثين، وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر.

المنهج لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس  
وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب مستور وزملاؤه،  
ط ١/ ١٤٢٠.

الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني  
، دار المعرفة ببيروت، ١٤٠٢.

مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج الد  
علي سامي النشار، دار النهضة العربية ببيروت، ١٤٠٤  
مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر  
مكتب الدراسات والإعلام بدار إشبيليا بالرياض، ط ١/  
مناهج المحدثين د / أبو لبابة الطاهر حسين، مطبوع على  
منهاج السنة النبوية، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد ب  
محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة وا  
مكتبة الرشد بالرياض، ط ١/ ١٤١٢.

منهج البحث العلمي عند العرب لجلال موسى، دار الك  
منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر  
إدريس علي أمير، أضواء السلف، ط ١/ ١٤١٩.

منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة للدكتور / أحمد آل  
فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١/ ١٤١٤.

منهج أهل السنة والجماعة في الرد على النصارى — در  
شيخ الإسلام ابن تيمية، د / عبد الراضي محسن، مكتبة ا  
منهج كتابة التاريخ الإسلامي د / محمد بن صامل السلمي  
المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية التربوية، بحوث

الرابع للفكر الإسلامي، المعيد العالمي للفكر الإسلامي، ١١



الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

المواقف في علم الكلام ، لعبد الدين عبد الرحمن بن أحمد أفيحي ، عالم الكتب ببيروت .

نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله — عز وجل — من التوحيد ، حققه وعلق عليه ونخرج أحاديثه وآثاره د / رشيد بن حسن الألمي ، مكتبة الرشد بالرياض ، وشركة الرياض للنشر والتوزيع ، ط ١/١٤١٨ .

نقض تأسيس الجهمية ، لأبي العباس شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني ، تحقيق محمد بن عبد الرحمن القاسم ، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة .

نهایة الإقدام في علم الكلام ، لأبي الفتح عبد الكريم الشهرستاني ، حققه وصححه الفرد جيوم ، مكتبة المتنبي بمصر .

النهاية في غريب الحديث والأثر ، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ، تحقيق محمود الطناحي ، المكتبة الإسلامية .

إحياء علوم الدين ، لأبي حامد الغزالي ، دار إحياء الكتب العربية ببيروت .

المنتقد من الضلال ، لأبي حامد الغزالي ، دار الكتب العلمية ببيروت ؛ ١٤٠١ .

اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر ، لعبد الوهاب الشعراني ، المطبعة الأزهرية المصرية ، ط ٣/١٣٣١ .